مصر مبارك
٢٠٠٠
إعداد
علي عيسى

مصر مبارك ٢٠٠٠

إعداد

علـــى عيســـى

رقم الإيداع
١٠٠١١ / ٢٠٠٠

تقـــديم

الإنجازات تتلاحق في مختلف الوزارات. فعلي سبيل المثـــال فـــي وزارة الرى يتم إنفاق نحو ٦ مليار جنيه لمشروع شرق قناة للســـويس لزراعـــة ٦٢٠ ألف فدان من ترعة السلام وكذلك مليون فدان في جنـــوب الـــوادي وتوفير ٣,٥ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعـــي بالترشـــيد أو إعادة الاستخدام. فضلاً عن تحسين خواص تربة ٧ مليون فدان وتطويـــر الريِ في ٤٥٠ ألف فدان في محافظتي كفر الشيخ والبحيرة بتكلفـــة ٨٨٠ مليون جنيه وكذلك مخطط الري في نحو ١٥٠٠٠ ألف فدان بتكلفة ٢٩٩٢ مليون جنيه في شمال الدلتا. فضلاً عن تطوير قنطرة الرياح التوفيقي بـــ ٤٥ مليون جنيه وتطوير قناطر نجع حمادى بـــ ٤٠٠ مليون مارك ألماني وقناطر أسنا الجديدة بتكلفة ٦٥٠ مليون جنيه.

وفي وزارة النقل يتم إنفاق نحو ٢ مليار جنيه علي الطـــوق و ٦٠ مليار جنيه علي تطوير السكك الحديدية التي تقل حالياً نحو ٩٠٠ مليـــون راكب سنوياً. كما تم إنفاق أكثر من ٢ مليار جنيه علي مشـــروع مـــترو الأنفاق الذي ينقل ٧٠٠ مليون راكب سنوياً. كما تم مضاعفة طول شـــبكة الطرق إلي ثلاثة أضعاف من ١٥ ألف كم إلي ٤٤ ألف كم.

كما شهد النقل البحري مضاعفة طاقة الموانئ وإعداد المراكـــب ومضاعفة مطارات النقل الجوي من ١٣ إلي ٢٣ مطار.

وفي وزارة الاتصالات والمعلومات يجري العمل علي قدم وســـاق لبناء صناعة متقدمة لتكنولوجيا الاتصـــالات وبنـــاء الكـــوادر واجتـــذاب الخبرات العالمية والمشاركة في التجارة الإلكترونية عن طريـــق زيـــادة

إنتاجية الفرد من ١٠ آلاف دولار سنوياً إلي ٤٠ ألف دولار مما يحقق زيادة في حجم الصناعة لتصل إلي ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢.

وكذلك زيادة مراكز تدريب الشباب علي تكنولوجيا المعلومات بمعدل ٢٠٠ مركز سنوياً وزيادة حجم صادرات البرمجيات إلي ٥٠٠ مليون دولار سنوياً خلال ٥ سنوات.

كما أنه ستختفي قوائم الانتظار في التليفونات في عام ٢٠٠١ بحيث يمكن لأي مواطن مصري أن يركب تليفون خلال أسبوع فقط فضلا عن تقديم كافة خدمات التليفون والإنترنت والمحمول بأسعار معقولة وجودة عالية.

وفي وزارة البترول يتم تأمين احتياجاتنا من الطاقة التي ستصل إلي ٨ بليون برميل من الزيت الخام و ١٢٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي منها ٤٥ تريليون قدم مكعب احتياطي مؤكد و٧٥ تريليون قدم مكعب احتياطي مرجح.

وأصبح لدينا فائض من الغاز الطبيعي يتم توجيهه للتصدير دون أي تأثير علي احتياجاتنا المحلية. كما انتهجت وزارة البترول استراتيجية جديدة تهدف إلي تنويع الأسواق والمستهدفة لتصدير الغاز المصري إلي أوروبا كما خطت الوزارة بخطي بناءه في إنتاج زيوت التزييت الأساسية الخاصة والنهائية لتطوير لجمعيات الزيوت الحالية. وجاري العمل في شركة إسكندرية للزيوت المعدنية والتي يقود سيمفونية العمل الرائعة بها المهندس محمد عبد الله رئيس مجلس إدارتها. وتبلغ تكلفتها الاستثمارية ٢ مليار جنيه.

الفصل الأول

وزارة المـــوارد المائيـــة والـــري

إنـجازات ترسم مستـقبـل مصر

الفصل الأول

وزارة المـــوارد المائيـــة والـــري

إنجازات ترسم مستقبل مصر

مقدمه

تعد وزارة الموارد المائية والري من أقـــدم وأعـــرق الـــوزارات المصرية نتيجة لأهمية الدور الذي يلعبه نهر النيـــل فـــي حيـــاة الشـــعب المصري، هذا النهر العظيم الذي قامت عليه أعرق وأعظـــم الحضـــارات وهي الحضارة الفرعونية والتي لم تضاهيها أية حضارة أخري علي مـــر العصور، وكما قال هيردوت (مصر هبة النيل) فكان من الضروري إنشاء ما ينظم ويدير هذا المجري الحيوي لما له من تأثير علي رخاء ورفاهيـــة الشعب المصري من خلال التوزيع المتكافئ لمياهه علي كافة الأغـــواض، ومن هذا المنطلق لعبت وزارة الموارد المائية والري علي مر العصـــور دوراً رئيسياً في رفعة وتقدم الشعب المصري.

وتتوالى الإنجازات متلاحقة بخطي سريعة لتواكب التقدم الســـريع في كل مجالات الحياة في المجتمع المصري في ظل الازدهار الاقتصـــادي والاجتماعي الذي تعيشه مصر هذا الأيام.

وتمتد إنجازات وزارة الموارد المائية والري جميـــع الأراضـــي المصرية الغالية شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً ما بين مشروع تنمية شـــمال سيناء ومشروع جنوب الوادي والذي يعد مستقبل مصـــر وغيرهـــا مـــن المشروعات العملاقة والتي سبقت وأن جنت مصر عظيم فوائدها.

أولاً : أهم مشروعات الوزارة

مشروع تنمية وتعمير شمال سيناء: العبور الثاني للشعب المصري

نظراً لما تمثله شبه جزيرة سيناء لمصر من عمـــق اســتراتيجي شرقاً وتاريخي بين مصر والدول العربية والأسيوية فقـــد قـامت وزارة الموارد المائية والري بتنفيذ مشروع تنمية وتعمير شمال سيناء لاستصلاح وزراعة ٦٢٠ ألف فدان علي ترعة السلام منها ٢٢٠ ألف فدان غرب قناة السويس كمرحلة أولي و ٤٠٠ ألف فدان شمال سيناء شرق قناة الســويس كمرحلة ثانية بسهل الطينة والمنطقة الساحلية وزراعة ٤٠٠ ألــف فــدان علي مياه ترعة السلام بشرق قناة السويس هو العبور نحو التنمية الشـاملة لشبه جزيرة سيناء، وقد وفرت الــوزارة الاحتياجــات المائيــة اللازمــة للمشروع وهي ٢,٣٤م٣ من مياه الصرف الزراعي لمصرفـــي الســرو والقوارير وبحر حادوس وتخلط هذه الكمية بحوالي ٢,١١ مليار م٣ مـــن مياه النيل وذلك بنسبة ١ : ١ بنسبة ملوحـــة ٨٠٠ : ١٠٠٠ جــزء فــي المليون كما قدرت التكاليف الكلية للمشروع شرق قناة السويس بمبلــغ ٥,٧ مليار جنيه مصري.

أهداف مشروع تنمية شمال سيناء

- تقوية وتدعيم سياسة مصر الزراعية.
- الاستفادة من مياه الصرف الزراعي التي كانت تضيع سدي في البحر.
- إعادة توزيع وتوطين السكان بغرض التخفيف عن الوادي ودلتاه.

- ربط سيناء بمنطقة شرق الدلتا وجعلها امتدادا طبيعياً للوادي القديم.

- استغلال الطاقات البشرية من الشباب في أغراض التنمية.

فكرة عن المشروع

- **الزمام الإجمالي للمشروع**

يبلغ إجمالي الزمام المرتب إليه علي ترعة السلام من الفم حتـــى السحارة (المرحلة الأولي) ٢٢٠ لألف فدان غرب قناة الســـويس وزمـــام ترعة الشيخ جابر الصباح خلف السحارة (المرحلة الثانية) ٤٠٠ ألف فدان شرق القناة والزمامات غرب القناة وموزعه كالتالي :

- عشرة آلاف فدان بالدقهلية.
- ثلاثة آلاف فدان بدمياط.
- ٨٢ ألف فدان بالشرقية.
- ٣٣ ألف فدان بالإسماعيلية.
- ٩٢ ألف فدان ببور سعيد.

وتنقسم المساحة شرق القناة إلي ٥ مناطق هي :

- ٥٠ ألف فدان بمنطقة سهل الطينة (محافظة بور سعيد).
- ٧٥ ألف فدان بمنطقة جنوب القنطرة شرق (محافظة الإسماعيلية).
- ٧٠ ألف فدان بمنطقة رابعة (محافظة شمال سيناء).
- ٧٠ ألف فدان بمنطقة بئر العبد (محافظة شمال سيناء).

- ١٣٥ ألف فدان بمنطقة السر والقواريـــر والمنــاطق الإســتعواضية (محافظة شمال سيناء).

***التكلفة الإجمالية للمشروع**

بلغت تكاليف البنية الأساسية للمرحلة الأولي (بغرب القنـــاة) ٣٠٠ مليون جنيه شاملة الأعمال الآتية :

- إنشاء سد دمياط علي النيل فرع دمياط كيلو ٢٢٢.
- إنشاء مأخذ ترعة السلام بر أيمن فرع دمياط كيلو ٢١٩.
- إنشاء مجري ترعة السلام بطول ٨٧كم من فرع دمياط حتى السحارة شاملة الأعمال الصناعية (كباري، سحت، أقمام ترع وجنابيات..).
- إنشاء مغذي ترعة السلام من طرد السرو وسحارة السرو تحت ترعة السلام بالكيلو ٢٢,٠ .
- إنشاء سحارتي ترعة السلام تحت مصرفي بحر حادوس وبحر البقـر الملاحيين.
- إقامة ٣ محطات للرفع والخلط (السلام١، السلام ٢، السلام٣)

وقد قدرت التكاليف الكلية للمشروع شرق قناة السويس بمبلغ ٥,٧ مليار جنيه مصري منها مكون أجنبي من الصندوق الكويتي للتنمية قيمـــة تعادل نحو ٨٤ مليون جنيه مصري.

- **مصـــدر الـــري**

يبدأ مأخذ ترعة السلام غبر قناة السويس عند الكيلو ٢١٩ علي فرع دمياط حيث تمتد الترعة جنوب شرق في اتجاه بحيرة المنزلة ثم جنوبـــاً حيـث

تتلقي مياه مصرف السرو، ثم تتجه شرقاً فجنوباً علي حواف البحيرة حتى تتلقي مياه مصرف حادوس، ثم تتجه شرقاً حتى قناة السويس عن الكيلـــو ٢٧,٨٠٠ جنوب بور سعيد، ثم تعبر أسفل قناة السويس لتســـمي ترعـــة الشيخ جابر الصباح وتمتد شرقاً حتى وادي العريش.

تقدر الاحتياجات المائية السنوية اللازمة لاستصلاح واســـتزراع ٦٢٠ ألف فدان علي مياه ترعة السلام بنحو ٤,٤٥ مليار م٣ من الميـــاه المخلوطة ما بين مياه النيل العذبة ومياه الصرف الزراعي بنســـبة ١: ١ بحيث لا تزيد نسبة الملوحة عن ١٠٠٠ جزء في المليـــون مـــع اختيـــار التراكيب المحصولية المناسبة.

ومصادر التغذية السنوية موزعة كالآتي :

- ٢,١١ مليار م٣ مياه النيل فرع دمياط
- ٠,٤٣٥ مليار م٣ مصرف السرو الأسفل
- ١,٩٠٥ مليار م٣ مصرف بحر حادوس

أعمال البنية الأساسية والداخلية لشبكات الري والصرف.

- **سحارة ترعة السلام**

تتكون السحارة من أربعة أنفاق طول كل منـــها ٧٧٠م وبقطـــر داخلي ٥,١٠م وقطر خارجي ٦,٣٤م. وقد صممـــت الســـحارة لإمـــرار تصرف قدره ١٦٠م٣/ث من مياه ترعة السلام غبر قناة السويس من كيلو ٨٧.٠٠ إلي ترعة الشيخ جابر الصباح شرق قناة السويس بحيـــث تمـــر أسفل قناة السويس. وقد بلغ إجمالي تكاليف أعمـــال الســـحارة والمدخـــل

١٩٦ مليون جنيه مصري منها ١٢٤ مليون جنيه تمويل مـــن الصنـــدوق الكويتي و ٧٢ مليون جنيه.

- **ترعة الشيخ جابر الصباح وفروعها**

يطلق علي امتداد ترعة السلام شرق السويس ترعة الشيخ جـــابر الصباح وهي الترعة الرئيسية أري ٤٠٠ ألف فدان وتمتد مباشـــرة مـــن خلف سحارة ترعة السلام حتى نهايتها بوادي العريش بطـــول ١٧٥كـــم ويتفرع من الترعة مجموعة من الترع الفرعية والتوزيعية.

ولتنفيذ أعمال الموازنات علي الترعة تم تصميم أربع قناطر حجز كالتالي

قنطرة الحجز	عدد الفتحات	عرض الفتحة(م)	التصرف الأقصى (م٣/ث)
قنطرة حجز كيلو ١٤,٧٣٠	٥	٥	١٣٤
قنطرة حجز كيلو ٣٤,٥٠٠	٤	٤	٩٨
قنطرة حجز كيلو ٥٨,٧٥٠	٣	٤	٧٥
قنطرة حجز كيلو ٧٣,١٠٠	٣	٤	٦٩

- **محطات رفع المياه الرئيسية**

بخلاف تركيب محطات الرفع ١، ٢، ٣ علي ترعة السلام غـــرب قناة السويس تم إنشاء محطة السلام ٤ كيلو ٣,١٠٠ علي ترعـــة الشـــيخ جابر الصباح بتصرف ١٦٠ م٣/ث رفع استاتيكي ٢,٠٠ مـــتر وجـــاري

إنشاء المحطات التالية علي ترعة الشيخ جابر الصباح بغـــرض تحقيــق سريان بطول الترعة لري الزمام المستهدف.

المحطة	الموقع	التصرف (م٣/ث)	الرفع الإستاتيكي
السلام ٥ (بالوظة)	ك ٢٤,٧٥٠	١١٢	١٢,١٣
السلام ٦ (قاطبة)	ك ٤٦,٧٥٠	٩٦	٩,٤٣
السلام ٧ (شرق)	ك ١٠٨,٧٩٠	جاري أعمال الدراسات بواسطة الجهاز التنفيذي لمشروع تنمية شمال سيناء	

بخلاف محطتين رئيسيتين علي ترعة جنوب القنطرة سرق

المحطة	التصرف (م٣/ث)	الرفع الإستاتيكي (م)
محطة كيلو ١٢,٥٠٠	٣٠	٩,٨٦
محطة كيلو ١٦,٠٠	٢٢,٥٠	١٣,١

** أعمـــال الصـــرف

* منطقة سهل الطينة

يتم صرف مياهها بقناة السويس بالرفع عن طريق محطتي صرف الفرما وبالوظة الرئيسيتين.

• منطقة القنطرة شرق

يتم صرف مياه المصارف بالانحـــدار الطبيعي لقناة السويس وبدون رفع.

*** منطقتي رابعة وبئر العبد**

يتم الصرف عن طريق مصرف قاطع بالحد الشمالي للمنطقتيـــن يصرف مباشرة علي البحر وقد روعي عند الصرف علي بحيرة البردويل والبعد عن حافة البحيرة بمساحة لا تقل عن ١كم للحفاظ علي الظـــروف البيئية.

- **منطقة السر والقوارير**

يتم التخلص من مياه الصرف الزراعي للمنطقة الجنوبيـــة علـــي مجري وادي العريش عن طريق مصارف مكشوفة بدون رفع وللمنـــاطق الشمالية فيتم استغلال مياه الصرف الزراعي في زراعة الغابات الخشـــبية والأشجار المثبتة للتربة وتعمل كمصدات للرياح.

** التوطين والإسكان

روعي إعداد تخطيط جيد للقري بنموذج غير تقليدي بحيث تكـون كل قرية نموذجية علي :

- وحدات سكنية لصغار المنتفعين والمواطنين والعمال والملاحظين.

- مباني خدمات تشمل مبني تنمية المجتمع ومبني مخزن فرعي ومبنـــي نادي اجتماعي ومسجد ومخبز نصف آلي وسوق تجاري ووحدة صحيـــة ومدرسة تعليم أساسي وساحة رياضية بالإضافة إلي مسجد كبير ومستشفي ومحطة بنزين ومدرسة تعليم ثانوي ومجمع مصالح حكومية ومبني مطافي ونقطة شرطة.

موقف التنفيذ حتى ١٥/ ٦/ ٢٠٠٠

- الانتهاء من البنية الأساسية للمرحلة الأولي (غرب قناة السويس).

- الانتهاء من سحارة ترعة السلام.

- الانتهاء من الأعمال الترابية والصناعية لترعة الشيخ جابر الصباح.

- تشغيل محطة السلام (٤) والانتهاء من تنفيذ محطة السلام (٥) وتجربة عدد ٣ وحدات والانتهاء من الأعمال المدنية لمحطة السلام (٦).

- الانتهاء من الأعمال المدنية بنسبة ٧٩% لمحطة صرف بالوظة ونسبة ٢٥% لمحطة صرف الفرما.

- تنفيذ الأعمال المدنية بنسبة ٩٨% لترعة جنوب القنطرة شرق والأعمال الترابية والتبطين بنسبة ٨٢%.

- تنفيذ فروع الري والصرف بمنطقة سهل الطينة بنسبة ٨٩% وأعمال البنية الداخلية بمنطقة جنوب سهل الطينة لزمام ٨٠٠٠ فدان لصغار المنتفعين.

- إطلاق المياه في مساحة ٢٠ ألف فدان بمنطقة سهل الطينة بالإضافة إلي ٧٠ ألف فدان جاهزة لإطلاق المياه بمنطقتي سهل الطينة وجنوب القنطرة شرق.

توشكي .. حلم الماضي وأمل المستقبل

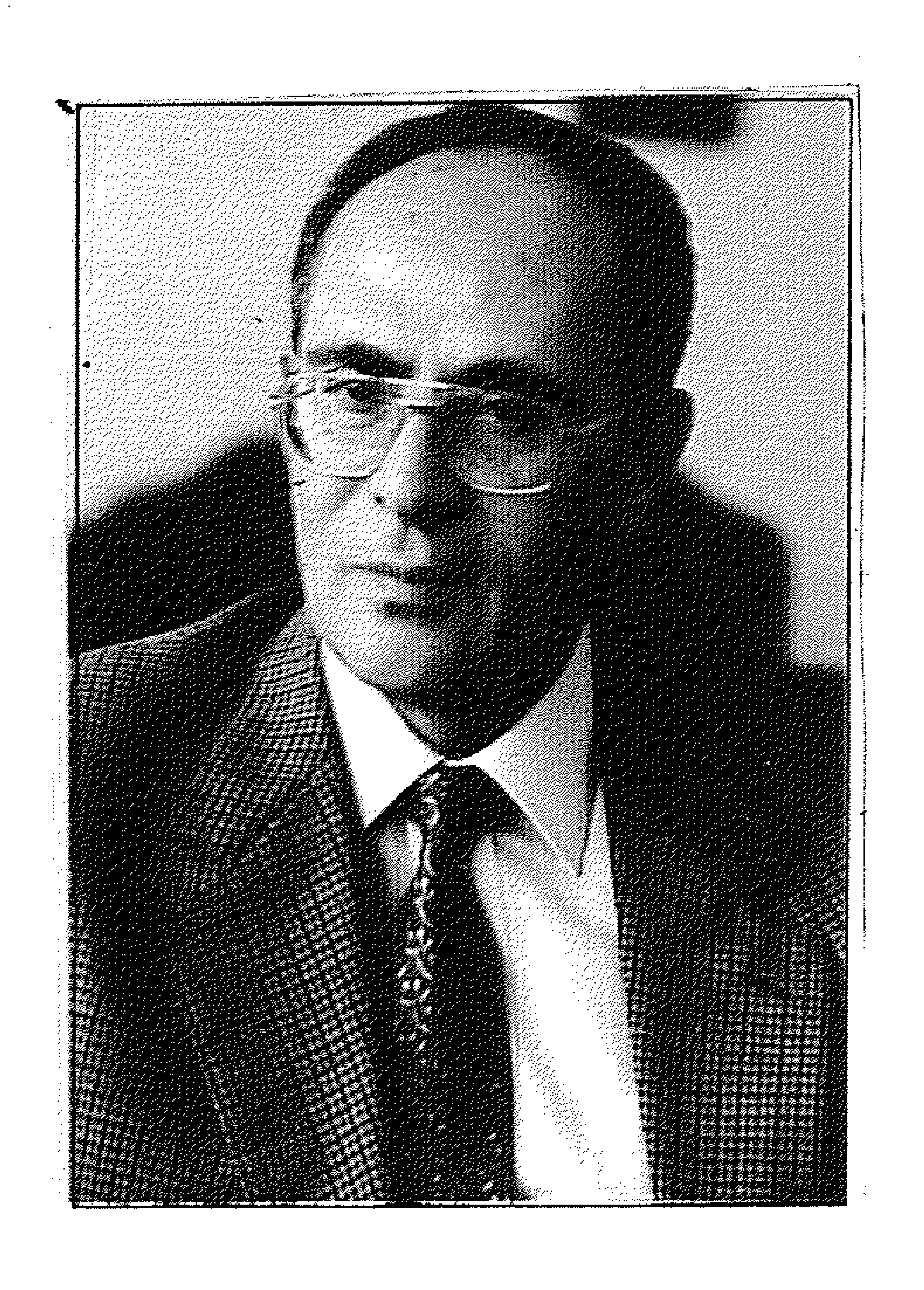
في يوم الخميس الموافق ٩ يناير ١٩٩٧ أعلن السيد الرئيس/محمد حسني مبارك في احتفال تاريخي وعالمي مهيب بدء حضارة جديدة وتنمية

شاملة في جنوب وادي ليصبح نافذة للأجيال القادمة تطل منها علي مستقبل أفضل ملئ بالخير والنماء، ومن المعروف أن أي مشروع تنموي لابد أن يبدأ أولاً بالتنمية الزراعية التي تعتمد في المقام الأول علي توفير المياه وبالتالي كان لابد أن تبدأ أولي خطوات هذا المشروع بالبنية الأساسية لأعمال الري، وعليه فقد كانت إشارة البدء في إنشاء القناة الرئيسية للري والتي ستغذي المشروع بالمياه في مختلف مراحله وأينما تكون المياه تكون الحياة والتجمعات البشرية التي ينبثق منها كافة الأنشطة سواء عمرانية أو صناعية أو تجارية أو استثمارية وبذلك تتاح فرص العمل والحياة للملايين من البشر.

وتجدر الإشارة إلي أن هذا المشروع ليس وليد اللحظة ولكنه مشروع كبير تمت دراسته باستفاضة منذ الستينات واستكملت دراسته الفنية خلال حقبة الستينات والسبعينات ولكنه ظل حبيس الأدراج لظروف الحرب المتوالية في هذه الآونة، ثم بعد ذلك تجددت الدراسات ولكن كان هناك مشروعات البنية الأساسية التي تحتاج إلي إعادة إنشاء ومن هنا فقد كان هناك حتمية لتنفيذ هذا المشروع.

ولتنفيذ هذا المشروع اتخذت العديد من الخطوات التي تتلاءم ومدي ضخامة المشروع فتمت مجموعة من الدراسات التنفيذية التي أوضحت وجود هضبة مرتفعة تسير موازية للنيل من جهة الغرب وتنتهي شمال توشكي بحوالي ٢٠متر ومن ثم كان المسار الحالي هو أنسب المسارات فنياً واقتصادياً.

وقد عاني فريق العمل القائم علي إجراء هذا الدراسات من مصاعب متعددة منها حيوانات الجبل وزواحفه وأيضاً صعوبة الطريق



الأستاذ الدكتور محمود أبو زيد
وزير الري والموارد المائية

حيث كانت رحلة الذهاب والعودة بالمراكب تستغرق حوالي ٦ ساعات ورغم ذلك فقد وصلت أعداد كبيرة من المعدات إلي الموقع بدأت أعمال الحفر.

وبانتشار الحياة وتوافد العاملين علي الموقع تغير وجه المكان تماما وأصبحت الأنوار تغمر الجبال ليلاً حيث ورديات العمل تحت الأضواء خاصة في فصل الصيف وتم إنشاء طريق بطول ٤٥كم يربط بين طريق أبو سمبل أسوان وبين محطة الرفع وبالتالي أصبحت الرحلة من أبي سمبل إلي الموقع لا تستغرق أكثر من ساعة.

أهداف مشروع تنمية جنوب مصر

- إضافة مساحة جديدة من الأراضي الزراعية والتي يمكن أن تصل مستقبلاً إلي حوالي مليون فدان تروي بالمياه السطحية من نهر النيل بالإضافة إلي المياه الجوفية المتوفرة بالمنطقة.
- إقامة مجتمعات زراعية وصناعية متكاملة تقوم علي استغلال المواد الزراعية الأولية ثم تمتد لتشمل الصناعات القائمة علي الخامات المحلية والتعدين وإنتاج الطاقة.
- إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة جاذبة للأيدي العاملة مما يخفف العبء عن التكدس القائم في المجتمعات القديمة حيث تعمل هذه القوي في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وأيضاً تقديم الخدمات للوافدين للمنطقة من المناطق الأخرى.

- إنشاء وتطوير شبكة من الطرق الرئيسية والفرعية بما يخدم أهداف وخطط التنمية وإنشاء مطارات بالمنطقة لنقل المنتجات الزراعية والصناعية إلي مناطق الاستخدام.
- تشجيع النشاط السياحي في مناطق المشروع والتي تضم كثيراً من آثار إنسان العصر الحجري والآثار الرومانية والإغريقية والإسلامية وأيضاً تشجيع سياحة السفاري والسياحة العلاجية وسياحة رالي السيارات.

** نبذة عن المشروع

محطة الطلمبات الرئيسية

لاختيار موقع المأخذ المغذي لمحطة الطلمبات العملاقة تم عمل دراسات هيدروجرافية وهيدروليكية مكثفة علي الجانب الغربي لبحيرة ناصر من خور كلابشة حتى خورتوشكي وحتى عمق ١٤٠ متراً من قاع البحيرة.

- تتكون محطة الرفع الرئيسية لقناة الشيخ زايد من ٢١ وحدة (منها ٣ وحدات احتياطي) وصممت المحطة بحيث يكون أقصي رفع استاتيكي لها حوالي ٥٢,٥ متر مع ضمان استمرارية تشغيلها عندما ينخفض منسوب المياه ببحيرة ناصر إلي أدني حد للتخزين الحي وهو ١٤٧,٥ متر ومنسوب المياه بالقناة الرئيسية هو ٢٠٠ متر فوق منسوب سطح البحر، ويقدر التصرف التصميمي لمحطة الرفع بمقدار ٣٣٠٠/ثانية (٢٥ مليون م٣/يوم) ويمكن زيادتها إذا اقتضى الأمر في المستقبل.

- يبدأ المشروع من محطة الرفع الرئيسية العملاقة المقرر إقامتها بـــالبر الأيسر لبحيرة ناصر شمال خورتوشكي بحوالــــي ٨ كيلـــو مـــترات وسوف يستغرق إنشاؤها حوالي ٤ سنوات تبدأ من أول يوليو وتنتـــهي في منتصف عام ٢٠٠٢ .
- تبلغ التكاليف الإجمالية لإنشاء المحطة ١٤٨٠ مليون جنيه مصـــــري. هذا بخلاف ٣٠٠ مليون جنيه تكاليف محطة المحـــولات الكهربائيـــة والجهد الكهربي اللازم للمحطة.

قـــناة الشـــيخ زايـــد

صممت محطة الطلمبات الرئيسية بحيث تســـمح بتغذيـــة القنـــاة الرئيسية الناقلة للمياه (قناة الشيخ زايد) بصفة مستمرة بغض النظر عـــن مستوي المياه في البحيرة.

وقد تم تخطيط القناة الرئيسية تتغذى منها عدة فروع علي النحو التالي:

١-القناة الرئيسية وطولها حوالي ٥٠ كم.

٢-دليل فرعي ٢,١ بطول حوالي ٢٢كم ودليـــل فرعـــي ٣. ٤ بطـــول ١٩.٥كم.

٣-أربعة فروع وتبلغ جملة أطوالها حوالي ١٥٤ كم وجملة الزمام فـــي المرحلة الأولي ٥٤٠ ألف فدان علي النحو التالي :

- الفرع الأول بطول ٣٧ كم وزمامه ١٢٠ ألف فدان.
- الفرع الثاني بطول ٣٥ كم وزمامه ١٢٠ ألف فدان.
- الفرع الثالث بطول ٢٢كم وزمامه ١٠٠ ألف فدان.

- الفرع الرابع بطول ٦٠ كم وزمامه ٢٠٠ ألف فدان.

وقد صمم قطاع القناة الرئيسية يكون مبطناً لمنع أي تسرب للمياه وبعرض قاع ٣٠ متر وعمق مياه ٦ متر بالإضافة إلي متر واحد للوصول إلي منسوب المسطح وعرض القطاع من أعلي ٥٤ متر مع عمل مساطيح علي الجانبين بعرض ٨ متر وجسور بعرض ٢٠ متر.

الموارد المائية المتاحة للمشروع وكيفية توفيرها وتنميتها

تتركز موارد مصر المائية أساسا في مياه النيل وحصة مصر منها ٥٥,٥ مليار م٣ سنوياً طبقاً للاتفاقية الموقعة مع السودان عام ١٩٥٩ بالإضافة إلي ١,٤ مليار م٣ أمطار وحوالي ٤,٥ مليار م٣ مياه جوفية، هذا بالإضافة إلي إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي والمياه غير التقليدية الأخرى.. ويمكن توفير المياه اللازمة لقناة الشيخ زايد من خلال:

- مياه نهر النيل حيث أنه مصدر المياه الرئيسي بالترعة وسيتم سحبه مباشرة من بحيرة ناصر والتي سيتم ضخ المياه منها حتى منسوب ١٤٧,٥ مترا وهو المنسوب الأدنى للتخزين بالبحيرة.
- الحد من زراعة المحاصيل الشرهة لمياه وذلك من خلال تقليل المساحات المنزرعة بالمحاصيل ذات الاستهلاك المائي المرتفع داخل الوادي والدلتا وإيجاد بدائل لها يمكن أن توفر حوالي ٤,٥ مليار م٣ في السنه.
- مشروعات تطوير الري والتي سوف توفر ما يقرب من ٥ مليار م٣ سنويا في نهاية الخطة عام ٢٠٠٢.

- استقطاب الفاقد من مياه الري والاستخدام الآدمي من خلال التوعية بالأساليب العلمية المختلفة فإنه يمكن توفير ٣,٥ مليار م٣ من مياه الصرف الزراعي سواء بالترشيد أو إعادة الاستخدام وكذلك مليار م٣ من مياه الاستخدام المنزلي والعام التي تفقد نتيجة سوء الاستخدام وعدم الوعي بأهمية وقيمة المياه.
- التنمية الاقتصادية لإمكانيات المياه الجوفية بمنطقة المشروع.
- زيادة التعاون مع دول حوض النيل لاستقطاب فواقد أعالي النيل حيث تشير الدراسات إلي إمكانية توفير ما يزيد عن ٤٠ مليار م٣ سنوياً توزع بين دول الحوض.

المياه الجوفية

نظراً لأن إنشاء المحطة الرئيسية والترعة والفروع سوف يستغرق أربع سنوات فقد رؤي الاستفادة من المياه الجوفية المتاحة حالياً في توفير القائمة وكذلك إنشاء شبكة ري متطور لها لزراعة زمام حوالي ٧٥٠ فدان.

<u>المحور الأول</u> : علي امتداد طول القناة الرئيسية حيث يتم إنشاء مجموعة من الآبار الاختبارية وكذلك إنشاء شبكة ري متطور لها لزراعة زمام حوالي ٧٥٠ فدان.

<u>المحور الثاني</u>: الاستفادة من المياه الجوفية المتاحة بمنطقة المشروع حيث تشير النتائج الأولية إلي إمكانية إنشاء حوالي ٣٠٠ بئر جوفي في هذه المنطقة توفر مياه جوفية للاستغلال في مساحة تقرب من ٣٠ ألف فدان.

نوعية الأراضي في منطقة المشروع

أجريت العديد من الدراسات لتصنيف التربة بمنطقة المشروع حيث أمكن تصنيف التربة علي أساس درجات الصلاحية الآتية :

١-أراضي صالحة جداً للزراعة

وتعتبر أراضي هذا الدرجة من أحسن أنواع الأراضي الموجودة بالمنطقة حيث تتميز باستواء السطح تقريباً والتربة عميقة ذات قوام متوسط يتراوح من الطميية الرملية والطميية الطينية الرملية مع قلة محتواها من الحصي والأحجار وتبلغ مساحتها ٥٠١ ألف فدان تقريباً.

٢-أراضي صالحة للزراعة

هذه الأراضي جيدة الصلاحية للاستزراع حيث تتميز باستواء السطح والتربة عميقة طينية القوام أو طميية رملية غير حصوية وتبلغ مساحتها ٣٨٤ ألف فدان تقريباً.

٣- أراضي متوسطة الصلاحية للزراعة

تتميز هذه الأراضي باستواء سطح التربة تقريباً فيما عدا أجزاء طفيفة منها وتبلغ مساحتها ١٢٥ ألف فدان تقريباً.

٤-أراضي محدودة الصلاحية للزراعة

تتركز هذه الأراضي في الجزء الأوسط من المنطقة وتبلغ مساحتها ١٧٣ ألف فدان تقريباً.

-أراضي غير صالحة للزراعة

وتنقسم هذه الأراضي إلي قسمين :

- أراضي لا تصلح للزراعة في الوقت الحالي بسبب الملوحة استزراعها في المستقبل عند عمل شبكة صرف مناسبة لها وتبلغ مساحتها ١٠٦ ألف فدان تقريباً.

- أراضي غير صالحة للزراعة وتشمل الأراضي شديدة النموذج أو الموجود بها تشكيلات جبسية أو صخرية متحجرة كما تشمل الكثبان الرملية والمتحركة والمرتفعات الصخرية بالإضافة إلي المساحات المنخفضة المغمورة بالمياه وتبلغ إجمالي مساحتها ٤ مليون فدان تقريباً.

دراسات الجدوى والعائد الاقتصادي

تم عمل العديد من دراسات الجدوى الاقتصادية ومعدلات العائد الاقتصادي وقد أشارت معظم هذه الدراسات إلي أن متوسط عائد الفدان الصافي بعد استنزال المصروفات الحقلية والمدخلات يبلغ حوالي ٤٠٠٠-٥٠٠٠ جنيه بينما قدرت تكاليف ما يخص الفدان من أعمال البنية الأساسية بحوالي ١٠ آلاف جنيه والبنية الداخلية شاملة أعمال الري الحقلي والطرق والمرافق بكافة أنواعها والخدمات والتخزين والصيانة والتحكم الآلي وخلافه بحوالي ١١ ألف جنيه.

موقف التنفيذ حتى ٣٠ / ٦ / ٢٠٠٠

١-محطة الرفع الرئيسية (مبارك)

تم الانتهاء من أعمال الحفر في موقع المحطة (تـــم رفــع ٢,٥١ مليون م٣ من الأتربة) وصب الخرسانة العادية للأساسات والبدء في صب الخرسانة المسلحة.

٢-قناة الشيخ زايد وفروعها

تم الانتهاء من أعمال الحفر بطول حوالي ٤٥ كيلو متر (تم إزالــة حوالي ٣٨ مليون م٣ مكعبات من الأتربة والصخور).

٣-دليل فرعي (١)، (٢)، فرع (١)، فرع (٢)

إزالة حوالي ٢٧,٧ مليون متر مكعب من الأتربة والصخور وقــد بلغت نسبة الأعمال المنفذة ٢٦%.

٤- الآبـــار الجوفـــية

- الانتهاء من حفر ودق عدد ٧٨ بئر جوفي (منهم ٣٨ بئر إنتاجي، ٤٠ بئر اختباري).
- إنشاء شبكة الري المطور لعدد ١٣ بئر بمنطقة المشروع.

خطط وإنجازات مشروعات الصرف

تعد مشروعات الصرف من أهم مشروعات التوســـع الزراعــي نظرا لما لها من عائد سريع للإنتاج الزراعي يصل إلي ٢٥% وهذا مـــا جعل وزارة الموارد المائية والري تعمل علي تغطيـــة كافـــة الأراضـــي

الزراعية بشبكات الصرف العام والمغطي وإحلال وتجديد الأجزاء التالفة من الشبكات التي انتهي عمرها (٢٥- ٣٠عاما)، وتعمل مشروعات الصرف المغطي والعام علي زيادة الإنتاجية الزراعية للفدان بنسبة ١٧-٢٥% وتحسين خواص التربة الطبيعية والكيميائية من حيث خفض منسوب المياه الأرضية وتحسين معامل التوصيل الهيدروليكي للتربة وخفض ملوحة التربة والمياه الأرضية، وفي هذا الإطار تم توسيع وتعميق الصرف العام في زمام ٧ مليون فدان كما تم إحلال وتجديد شبكات الصرف المغطي في زمام ٥٠٠ ألف فدان.

وتهدف خطط وزارة المائية والري المستقبلية إلي الاستمرار في استكمال تنفيذ مشروعات الصرف بشقيه العام والمغطي باستخدام أحدث المعدات المتطورة ومواسير البلاستيك وصيانة وتطهير شبكات الصرف دورياً للحفاظ علي البيئة ومكافحة التلوث ورفع مستوي أداء العاملين.

محاور استراتيجية العمل في هيئة الصرف

١-التكامل بين الري والصرف في التصميم والإدارة والصيانة لتحقيق احتياجات الإنتاج الزراعي وذلك بهدف الحصول علي أعلي إنتاجية محصولية للفدان.

٢-تطوير التكنولوجيا المستخدمة في التصميم والتنفيذ والصيانة وذلك من خلال الأبحاث التكنولوجية واستخدام التقنية المناسبة.

٣-صيانة شبكات الصرف ومشاركة المنتفعين في أعمال الإدارة والصيانة من خلال التطوير المؤسسي والتنظيمي للهيئة وتطوير

التكنولوجيا وتحقيق المشاركة الفعالة من جانب المنتفعين والعمل علي استعادة تكاليف الصيانة.

٤-تحقيق أعلي قدر من ضبط وتأكيد جودة مشروعات الصرف وذلك من النواحي الفنية والتنظيمية والمؤسسية.

٥-المحافظة علي نوعية مياه الصرف من ناحية الجودة والمحاذير البيئية وذلك عن طريق التعاون الفعال والتنسيق بين الهيئة والجهات المسئولة عن صرف المخلفات علي الشبكة وتطبيق التشريعات القانونية للتحكم في التلوث بتتبع مصادره وإزالة المخلفات والحد من استخدام الأسمدة الكيماوية واتباع وسائل المعالجة الكيميائية والبيولوجية.

٦-زيادة الوعي العام والاهتمام بعملية ترشيد الصرف وذلك من خلال التوعية بفوائد مشروعات الصرف واتباع الإجراءات والتنظيمات ومسئوليات الأطراف المختلفة.

٧-التطوير المؤسسي والتنظيمي والإداري بالهيئة من خلال التكيف مع متغيرات زيادة المسئوليات والمتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والدخول في مجال الخصخصة.

٨-تطوير وتكثيف التدريب الفني والإداري وتنمية الموارد البشرية.

٩-تحسين ظروف العمل والعاملين بالهيئة.

إنجازات وخطط مشروعات تطوير نظم الري

اتجه الرأي في وزارة الموارد المائية والري إلي اتباع سياسة مائية لتطوير نظم الري في مصر وخاصة في ظل محدودية حصة مصر

من المياه من ناحية أخري فالمشروع القومي لتطوير نظم الري في مصر يشمل تطوير الترع الفرعية وترع التوزيع والمساقي الفرعية وترع التوزيع والمساقي الخصوصية، وتهدف خطة تطوير نظم الري في مصر إلي رفع كفاءة نقل وتوزيع المياه وترشيد استخدام المياه المتاحة وتدبير مياه إضافية تساعد في استمرارية خطة التوسع الأفقي وكذلك زيادة الإنتاج الزراعي.

أما المشروع الرائد لتطوير الري فيتم تنفيذه في ١١ محافظة هي: البحيرة والإسكندرية والغربية وكفر الشيخ والشرقية والمنيا وبني سويف والفيوم وأسيوط وسوهاج وأسوان، وفي مجال التعاون بين الوزارة واليابان تم إحلال وتجديده قنطرة اللاهون وفم ترعة الجيزة وفم ترعة حسن واصف علي بحر يوسف لخدمة زمام قدره ٥٤٩ ألف فدان بمحافظات الفيوم والجيزة وبني سويف بتمويل يقدر بمبلغ ٨٥ مليون جنيه، وتم إعداد تقرير مبدئي عن إحلال وتجديد قنطرة مازورة علي ترعة بحر يوسف بمحافظة بني سويف لتتحكم في توزيع المياه لزمام قدره ١٠٠ ألف فدان، وجاري إعداد دراسات الجدوى المبدئية لمشروع بحر شبين بزمام ٨٠٠ ألف فدان وتخدم محافظات الغربية وكفر الشيخ والدقهلية ودمياط.

وبالنسبة للخطة المستقبلية لتطوير نظم الري حتى عام ٢٠١٧ مخطط استكمال مناطق المشروع الرائد لتطوير الري في زمام قدره ٤٤٠ ألف فدان بتكلفة قدرها ٨٨٠ مليون جنيه وذلك في محافظتي البحيرة وكفر الشيخ ومخطط الري في زمام قدره ١٤٩٦ ألف فدان بتكلفة قدرها ٢٩٩٢ مليون جنيه وذلك في محافظات شمال الدلتا.

قطاع الخزانات والقناطر الكبرى

يقوم قطاع الخزانات الكبرى حالياً بالعديد من المشروعات وأهمها :

- مشروع إحلال فم قنطرة الرياح التوفيقي في منطقة القناطر الخيريـــة وذلك ليتحمل التطور المستقبلي لحجز أكبر قدر من المياه أمام لقنطرة عن طريق رفع منسوب الأمام حتي منسوب ١٧ مـــتر، والمشـــروع عبارة عن إنشاء قنطرة من ست فتحات بعرض ٥ أمتار للفتحة وكذلك إنشاء هويس ملاحي بأبعاد ١٠٠× ١٢ متراً مزود بكوبري متحـــرك فوق الهويس، وتبلغ تكاليف المشروع ٤٥ مليون جنيه وجاري حاليـــاً دراسة إلحاق محطة كهرباء بالمشروع.
- إحلال قنطرة فم وهويس الرياح المنوفي بتكلفة تقدر بـــ ٦٧ مليـــون جنيه ويشمل المشروع إنشاء قنطرة جديدة تتكون من عدد ٩ فتحـــات بعرض ٥ أمتار لكل فتحة وإنشاء هويس ملاحي بأبعـــاد ١٠٠× ١٢ متر وإنشاء كوبري متحرك فوق الهويس.
- مشروع إنشاء قناطر نجع حمادى الجديدة ومحطتها الكهربائية وتقـــع علي بعد ١٢كم شمال مدينة نجع حمادي وعند الكيلـــو ٣٥٩,٥ مـــن خلف خزان أسوان، ويشمل المشروع إنشاء قنطـــرة جديـــدة مـــزودة بمحطة كهرباء وسد لقفل النهر، وتبلغ تكلفة المشروع حوالـــي ٤٠٠ مليون مارك ألماني، ويهدف هذا المشروع إلي ضمان مـــورد ثـــابت ومستمر لري الأراضي أمام وخلف القناطر.

مشروع قناطر أسنا الجديدة (١٩٩٤)

يقع المشروع خلف القناطر الخيرية القديمة بمسافة ١٢٠٠ متر ويهدف إلي إحلال قناطر جديدة بدلاً من القديمة من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من مياه الري وتوفير المياه التي كانت تضيع عبر القناطر القديمة بهدف الحفاظ علي فرق التوازن ما بين المناسيب أمام وخلف القناطر وتوليد طاقة كهربائية تقدر بـ ٦٣٤ ميجا وات/ساعة سنوياً وتطوير الملاحة عن طريق استبدال الهويس القديم بهويس جديد ذي أبعاد تسمح بمرور وحدتين ملاحيتين كبيرتين في وقت واحد، وقد بلغت التكاليف الإجمالية للمشروع ٦٥٠ مليون جنيه مصري، وهذا المشروع عبارة عن أربع منشآت رئيسية وهي : هويس ملاحي ومحطة كهرباء ومفيض وسد دائم.

ثانياً : برنامج التنمية التكنولوجية

- تعتبر التنمية التكنولوجية أحد المحاور الرئيسية التي تعتمد عليها المنظومة المتكاملة للتنمية في جمهورية مصر العربية، وقد خطت الوزارة خطوات واسعة في هذا المجال خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين حيث تم خلال هذه الفترة وعلي أساس من الدراسة العلمية المستفيضة دعم البنية الأساسية اللازمة للانطلاق نحو نهضة تكنولوجية شاملة خلال القرن الواحد والعشرين.

- وتقوم الوزارة باستخدام الأساليب التكنولوجية في معظم مجالات إدارة وتنمية الموارد المائية حيث يتم استخدام النماذج الرياضية واستقبال صور الأقمار الصناعية علي مناطق حوض النيل والتنبؤ بإيراد النهر.

- ويتم رصد مناسيب المياه وتصرفاتها أتوماتيكياً عن طريق أكثر من ٣٠٠ موقع قياس علي طول مجري نهر النيل وفروعه باستخدام الشهب المحترقة (التليمتري)، ويتم أيضاً تطبيق بعض النماذج الرياضية ونماذج المحاكاة في توزيع المياه ودعم نظم اتخاذ القرار، علاوة علي استخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وطرق المسح الحديثة وأساليب الرصد المتقدمة في دراسة مناطق السيول وتحديد كمية ونوعية المياه في الخزانات الجوفية في الصحراء الغربية وشبه جزيرة سيناء ومعدلات السحب الآمن منها وكذلك مراقبة نوعية المياه السطحية والجوفية.

- وأيضاً يتم تطوير وتحديث الخرائط المساحية والتفصيلية باستخدام نظم الاستشعار عن بعد وصور الأقمار الصناعية والتصوير الجوي ودعم قاعدة البيانات ومركز المعلومات.

- تحديث الهندسات وإنشاء هندسات نموذجية للإدارة المتكاملة للمياه.

- تطوير مراكز التدريب وتحديث برامجها وأساليبها في إطار التنمية الإدارية والفنية ورفع كفاءة العنصر البشري في الوزارة.

ويهدف برنامج التنمية التكنولوجية حتى عام ٢٠١٧ لتحقيق النهضة التكنولوجية في مجال إدارة تنمية الموارد ويركز هذا البرنامج علي المحاور الآتية :

- تدعيم مجالات الرصد والمراقبة لنوعية وكميات المياه في المجاري المائية المختلفة.
- تطوير نظم المعلومات والاتصالات ودعم اتخاذ القرار.
- دعم مجالات المراقبة والتنبؤ.
- التوسع في استخدام الميكنة علي مستوي الإدارات.
- تحديث الأعمال المساحية.
- دعم نظم الإدارة وتخطيط متابعة المشروعات.
- دعم مجالات التدريب في مجالات التكنولوجيا والمعلومات.

ويبلغ إجمالي الاستثمارات التقديرية هذا البرنامج حتي عام ٢٠١٧ حوالي ١٢٦٢ مليون جنيه ويتم التنسيق حالياً لتنفيذه خلال الخطط الخمسية المتتالية.

الفصل الثانى

الخطة القومية للاتصالات والمعلومات

الفصل الثاني

الخطة القومية للاتصالات والمعلومات

مقدمه

يشهد العالم مع نهاية القرن العشرين تحولات جذرية في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة منذ بداية هذا القرن وتتسابق الدول النامية في السياسة وتتوحد الأسواق وتتسع دائرة المنافسة وتظهر عوامل جديدة للنجاح أهمها الجودة والدقة وسرعة تلبية احتياجات المجتمع بالإضافة إلي المرونة والقدرة علي التجاوب مع متغيرات العصر.

وتلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً رئيسياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير المعلومات لدعم اتخاذ القرار في معالجة قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في دعم القطاع الخاص معيشة الأفراد وصولاً إلي مجتمع الرخاء. ولذلك فقد ركزت الدول المتقدمة والدول النامية علي السواء علي تطوير البنية الأساسية القومية للاتصالات والمعلومات لبناء صناعة قومية تعتمد علي التكنولوجيا المتقدمة مع إعداد أجيال وصولاً إلي مجتمع ديناميكي يتمتع بالشفافية في المعلومات وسرعة اتخاذ القرار فيما يسمي الآن بمجتمع المعلومات العالمي.

وقد تفضل السيد رئيس الجمهورية بالإعلان عن المشروع القومي للنهضة التكنولوجية، والذي يعكس الاهتمام الكبير الذي تعقده الدولة بضرورة الإسراع في النهوض بصناعة واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لخدمة أهداف التنمية في مصر، ويمثل إنشاء

وزارة جديدة للاتصالات والمعلومات الخطوة العملية الأولي نحو تنفيذ هذا المشروع القومي، وقد تواكب ذلك مع الانتهاء من الدراسات التي تمت بواسطة بيوت الخبرة العالمية وجمعيات رجال الأعمال المعنية بقطاع الاتصالات والمعلومات والتي أوصت بضرورة الإسراع في تنفيذ خطة قومية للاتصالات والمعلومات وحددت الملامح الرئيسية لهذه الخطة.

وتتشرف وزارة الاتصالات والمعلومات بأن تتقدم بمشروع الخطة القومية للاتصالات والمعلومات التي تهدف إلي ترجمة المشروع القومي للنهضة التكنولوجية إلي واقع ملموس من خلال إعداد وتنفيذ العديد من المشروعات الطموحة واتخاذ الإجراءات لتحقيق طفرة في الصناعة والتصدير وفرص العمل للشباب .

الأهداف

١. تشجيع وتنمية صناعات الاتصالات والمعلومات لبناء صناعة متقدمة تعتمد علي فكر وعقول للشباب المصري وتحتل مكانة متقدمة بين صادراتنا الصناعية.

٢. بناء مجتمع المعلومات الذي يستطيع ملاحقة واستيعاب التدفق في المعلومات والمعارف المتطورة ويحسن الاستفادة منها.

٣. توفير وتطوير نظم الاتصالات والمعلومات لخدمة القضايا القومية المرتبطة بإصلاح ونمو الاقتصاد المصري ورفع مستوي المعيشة للمواطن والأسرة.

٤. توفير الكوادر اللازمة لقطاعات الاتصالات والمعلومات.

محـــاور العمـــل

المحور الأول : تنمية الطلب الوطني علي المعلومات واستخداماتها

يمثل السوق المحلي نقطة الجذب الأولي لبناء صناعة متقدمة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات حيث تبدأ الشركات المصرية في بناء الكوادر واجتذاب الخبرات واقتناء الموارد اللازمة لهذه الصناعة بما يؤهلها في المستقبل للمنافسة في السوق العالمي. ويمثل الطلب الحكومي جزءا كبيرا من السوق المحلي حيث أن بناء مجتمع المعلومات المصري يتطلب طرح العديد من المشروعات القومية والمشروعات القطاعية بالوزارات والهيئات والمحافظات لتنفيذ نظم للمعلومات وقواعد للبيانات.

المحور الثاني : التوجه إلي السوق العالمي سعياً وراء الحصول علي نصيب من الطلب العالمي

- **إنشاء هيئة تنمية صادرات البرمجيات**

في إطار العمل علي زيادة حصة مصر من الصادرات العالمية في مجال البرمجيات، فقد أشارت الدراسة التي أعدها أحد بيوت الخبرة العالمية إلي ضرورة إنشاء هيئة متخصصة تعمل علي تشجيع وتنمية الصادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والارتقاء بها والعمل علي زيادة الطلب العالمي عليها وإعداد الكوادر اللازمة، وذلك من خلال الآتي:

- دراسة الأسواق العالمية في مجال الاتصالات والمعلومات وتحديد المجالات التي يمكن للصناعات المصرية أن تجد سوقاً لها في الخارج.

- معاونة الشركات المصرية في الحصول علي عقود لتنفيذ مشـــروعات بالخارج.

- دراسة مطالب الشركات الوطنية والتنسيق مع الحكومة مــــن خـــلال وزارة الاتصالات والمعلومات لتذليل أي مصاعب تواجه التصدير.

• إنشاء الحضانات التكنولوجية

تمثل الحضانات التكنولوجية إحـــدى الوســـائل الحديثـــة لتنميـــة الصناعات من خلال تشجيع الشباب علي الدخول فـــي هـــذه الصناعـــات بتكوين شركات جديدة يتم احتضانها لفـــترة محـــدودة وإعطائـــها الدعـــم والإداري والفني ومعاونتها في تسويق منتجاتها، وتهدف الخطة إلي إنشاء حضانات تتسع لعدد ١٠٠ شركة جديدة آليا.

• التجـــارة الإلكترونية

أصبح من المحتم دخول مصر مجال التجارة الإلكترونية لتمكيـــن الشركات المصرية من التعامل مع الأسواق العالمية وتســـويق المنتجـــات المصرية وعقد الصفقات التجارية باستخدام قنوات الاتصال الحديثة التـــي يتم من خلالها الآن زيادة نصيب مصر من حجم التجارة العالمية، ويحتاج ذلك إلي الآتي :

- إعداد وتطوير التشريعات المصرية اللازمة.
- تطوير العمل بالمؤسسات المالية علي الشبكات الإلكترونية.
- تطوير العمل ببعض الجهات الحكومية كالجمارك وهيئات الرقابة علي الصادرات والواردات.

- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية التجارة الإلكترونية وتنفيذ البرامج التدريبية لقطاع الأعمال.

- زيادة قدرة شبكة نقل المعلومات لاستيعاب الطلب المتزايد لتطبيقات التجارة الإلكترونية.

- **إنشاء تجمعات صناعة المعلومات**

تمثل المدن التكنولوجية أحد الوسائل الفعالة لتنمية تكنولوجيا المعلومات حيث تتميز بتركيز شديد للبنية الأساسية للاتصالات كما تتكامل فيها الموارد لخدمة هذه الصناعة، وتتلخص إستراتيجية العمل لنمو هذه المدن فيما يلي :

- اختيار أماكن قريبة من التجمعات السكنية والخدمية بالمدن الجديدة.
- البدء بمساحات محدودة يتم التوسع فيها تدريجياً.
- التنفيذ بواسطة القطاع الخاص من خلال شركات تتولى إنشاء البنية الأساسية والتشييد والتشغيل والإدارة.

المحور الثالث : التنمية البشرية

- ***توفير الكوادر المتخصصة اللازمة لنمو صناعة الاتصالات والمعلومات***

يعتبر العنصر البشري أهم مكونات صناعة الاتصالات والمعلومات ورغم توافر الموارد البشرية في مصر ممثلة في الشباب من خريجي الجامعات والمعاهد العليا إلا أن هؤلاء الشباب في حاجة إلي التأهيل المتخصص لزيادة قدرتهم علي الإنتاج المتميز والقادر علي المنافسة في السوق العالمي.

وقد أثبتت التجارة العلمية أن خريجي برامج التأهيل المتخصصة هم ركائز التنمية للشركات التي عملوا بها في مصر والخارج بل أن بعضهم قد أنشأ شركات جديدة ساهمت في نمو هذه الصناعة ولكن ما زال عدد العاملين في هذا المجال محدوداً ويقدر بحوالي ٥٠٠٠ فرد. وتهدف الخطة إلي تأهيل ٥٠٠٠ فرد سنوياً مع زيادة إنتاجية الفرد من ١٠ آلاف دولار سنوياً إلي ٤٠ ألف دولار مما يحقق زيادة في حجم الصناعة لتصل إلي ٥٠٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢.

- **تأهيل الشباب والأطفال لدخول عصر المعلومات**

يتسم عصر المعلومات بمشاركة فعالة للشباب والأطفال من سن مبكرة ويساهم ذلك في نمو الطاقة الإبداعية والذهنية كما يساهم في توصيل المعلومات العامة والعلوم من خلال قدرات حديثة وجاذبة للانتباه مما جعل الكثير من دول العالم في سباق لتوفير هذه الإمكانات التكنولوجية للأطفال والشباب وقد تبنت الدولة في مصر مبادرة الاستثمار في المستقبل من خلال إنشاء مراكز ونوادي طفل القرن الحادي والعشرين وكذا مراكز تدريب علي تكنولوجيا المعلومات بالمحافظات والتي قامت بتدريب أكثر من ٢٠٠ ألف شاب وطفل خلال السنوات الماضية.

وسوف تقوم الوزارة بالتعاون مع وزارة الشباب والصندوق الاجتماعي بالتوسع في إنشاء مراكز تدريب الشباب علي تكنولوجيا المعلومات وبمعدل ٢٠٠ مركز جديد سنوياً مع الاستمرار في إنشاء نوادي طفل القرن ٢١ بمعدل ١٠٠ مركز سنوياً وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية.

- **زيادة الوعي المجتمعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**

أن التحول إلي مجتمع المعلومات يستلزم ضرورة مشاركة كافة قطاعات المجتمع المصري، وتقوم مراكز المعلومات المجتمعية لخدمات الاتصالات والمعلومات بدور رئيسي في استفادة جميع المواطنين من الخدمات التكنولوجية للاتصالات والحصول علي المعلومات، ويتم إنشاء هذه المراكز بالمدن مع التركيز علي المناطق الأقل تطوراً مما يساهم في تحقيق نقلة حضارية علي كافة المستويات، وتهدف الخطة إلي إنشاء عدد ٥٠ مركز سنوياً.

المحور الرابع : إقامة مع الصناعة العالمية

إن أحد الوسائل الرئيسية لنمو الصناعة المحلية للاتصالات والمعلومات يكون من خلال جذب الشركات العالمية للمشاركة في مشروعات إنتاجية وخدمية مع صناع المعلومات في مصر. وحيث أن السوق المصري يمثل حالياً مركزاً لجذب الشركات العالمية وخاصة في مجال الاتصالات، فأن هذه الشركات يكون لديها استعداداً أفضل للاستثمار المباشر في مصر من خلال خلق كيانات ثابتة مثل مراكز الإنتاج ومراكز الهندسة والتصميم ومراكز التدريب. وتؤدي هذه المراكز إلي خلق فرص عمل للخريجين كما تساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة ورفع مستوي الجودة للصناعة المحلية.

وستعمل الوزارة من خلال فتح السوق المحلي علي إقامة التحالفات بين صناع المعلومات في مصر واتصالهم مع الشركات العالمية وذلك من خلال وضع ضوابط تعاقدية تؤكد علي ضرورة تعميق الصناعة المصرية عند التعاقد علي مشروعات الاتصالات والمعلومات الكبرى.

المحور الخامس : تحديث البنية الأساسية للاتصالات

أصبحت شبكة الاتصالات هي العمود الفقري لتطوير مجتمع المعلومات كما أنها مورد رئيسي لإقامة صناعة للبرمجيات. وقد حدث تطور كبير في تكنولوجيا الاتصالات لتشمل الصوت والصورة ونقل المعلومات بسرعات كبيرة وعبر مسافات بعيدة.

وتهدف الخطة إلي إقامة أحدث شبكة للاتصالات لنقل المعلومات داخل وخارج مصر وربطها بدول العالم ويواكب ذلك تحرير صناعة الاتصالات من خلال تطوير وتحديث الشركة المصرية للاتصالات وتفعيل دور جهاز تنظيم مرفق الاتصالات في دعم الصناعة ومنع الاحتكار ومراقبة جودة الخدمات وتطوير تعريفه الاتصالات المحلية والدولية.

ويقوم جهاز التنظيم بوضع خريطة متكاملة لخدمات القيمة المضافة في الاتصالات بحيث يتم دعوة الشركات لتولي إقامة البنية المطلوبة وتشغيلها تحت إشراف الجهاز مما يساعد علي نمو الصناعة وتحريرها في ظل منافسة حرة لصالح المستفيدين في قطاعات المجتمع المختلفة.

المحور السادس : تهيئة المناخ التشريعي لانطلاق الصناعة

ترتبط صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بعدد من التشريعات المنظمة لها والتي توفر الحماية للمبدع والمنتج والمسوق لمنتجاتها وخدماتها، ومن أهم هذه التشريعات قانون حماية الملكية الفكرية والإجراءات التي تكفل تنفيذه بكفاءة لتوفير الحماية لصانعي البرمجيات وأصحاب حقوق توزيع قواعد البيانات.

بالإضافة إلى ذلك فإن كثير من الدول التي تتنافس في جذب صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تعطي مميزات نسبية في الضرائب وفي الجمارك إلي جانب قيام البنوك بإعطاء تسهيلات ائتمانية تتناسب مع هذه الصناعات بما تتسم به من مخاطر عالية مع عائد مرتفع.

ولكي تكتمل الصورة التشريعية أمام المستثمرين ورجال الأعمال والصناعة، ستقوم الوزارة بإعداد مشروع قانون متكامل للمعلومات ومشروع قانون للاتصالات ليتواكب مع ما يتم من تطوير وتحرير للأنشطة والخدمات ومع التعريف الجديد لدور الحكومة والقطاع الخاص ومع ما يحدث من تقدم هائل في التكنولوجيا المحركة لقطاعي الاتصالات والمعلومات والتي تساهم في زيادة الطلب المحلي لصالح تنمية الصناعات التكنولوجية المتقدمة.

- **القطاع الخاص**

يقوم القطاع الخاص المصري والعالمي بدور أساسي في دعم مشروعات التدريب، كما يقوم بالاستثمار المباشر في تنمية البنية الأساسية للاتصالات من خلال الحصول علي تراخيص بذلك من جهاز تنظيم مرفق الاتصالات.

وتبدي الشركات العالمية استعدادا كبيراً لدعم الصناعة المحلية وتعميقها من خلال إنشاء مراكز التصميم إلي جانب مراكز البرمجيات ومراكز التدريب. وسيتم اشتراط أن يتم إعادة استثمار جزء من عائد نشاط الشركات العالمية في تنمية الصناعة المحلية.

- **الصناديق الحكومية**

أنشأت الحكومة العديد من الصناديق التي يمكن أن تساهم في مشروعات البنية المعلوماتية وتنمية السوق المحلي ومنها صندوق الرقم القومي وصندوق السجل العيني وصندوق أبنية المحاكم بوزارة العدل وغيرها من الصناديق بالوزارات والهيئات والتي يمكن أن تخصص جزءا من استثماراتها لتحسين الخدمات ورفع كفاءة العمل الإداري.

- **الصناديق الخاصة**

يوجد نوعان من آليات التمويل الخاصة المطلوب إنشائها لتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي :

- صندوق تنموي يساهم فيه القطاع الخاص والحكومة بغرض إنشاء الكيانات المطلوبة لدعم الصناعة مثل هيئة تنمية صادرات البرمجيات.
- هيئة التصديق لمعاملات التجارة الإلكترونية، كما يساهم في الحضانات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- صندوق تمويل رأس مال المغامرة وتساهم فيه هيئات التمويل المتخصصة طبقاً للآليات المتبعة في هذه الصناديق.

أولاً : مشروعات تنمية صناعات الاتصالات والمعلومات

١- مشروع تنمية صادرات البرمجيات المصرية

الأهداف

- زيادة حجم الصادرات المصرية من البرمجيات إلي ٥٠٠ مليون دولار خلال ٥ سنوات.
- فتح الأسواق الخارجية للبرمجيات المصرية من خلال قنوات ثابتة تربط بين المنتجين في مصر وهذه الأسواق.
- تسويق القدرات المصرية في تكنولوجيا المعلومات وبصفة خاصة الخبرات البشرية في شكل عقود للدعم الفني والاستشارات بالمنطقة العربية وأفريقيا.

المكونات

- حصر كامل للإمكانات البشرية المتوافرة في مجال صناعة البرمجيات مع حصر القادر منها علي التصدير.
- حصر دقيق لحجم ونوعية التصدير القائم حالياً.
- تحديد خطة التصدير قصيرة المدى مع تحديد الأسواق المستهدفة.
- إنشاء هيئة تنمية صادرات البرمجيات المصرية، وإنشاء أفرع تسويقية لها في الدول المستهدفة.
- إقامة برامج تدريبية لأعمال تسويق البرمجيات بصفة خاصة.

- تشجيع الشراكة الاستراتيجية بين الشركات المصرية والأجنبية لصانعي البرمجيات في مصر لحساب ومن باطن الشركات الأجنبية.
- الاشتراك في المعارض المتخصصة خارج مصر لإظهار قدرات الشركات المصرية ووضع سياسة التحفيز والإعفاءات لتصدير البرمجيات موضع التنفيذ.
- الاستعانة بالمكاتب الاستشارية العالمية في توجيه السياسات التصديرية.

<u>الجهات المستفيدة</u>

- الشركات المصرية العاملة في إنتاج البرمجيات.
- المكاتب الاستشارية وبيوت الخبرة المصرية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

<u>المدة الزمنية</u>

- يتم إنشاء هيئة تنمية صادرات البرمجيات خلال السنة الأولي للخطة.
- يتم تحقيق المستهدف من التصدير خلال خمس سنوات (٥٠٠ مليون دولار).

<u>مسئولية التنفيذ</u>

- يتعاون القطاع الخاص المصري مع الحكومة في إنشاء هيئة صادرات البرمجيات التي تتولى بعد ذلك تنفيذ المشروع.

٢- مشروع إنشاء مناطق وحضانات لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

الأهـداف

- إقامة مناطق متميزة للتكنولوجيا المتقدمة لتشجيع المستثمرين علي إقامة صناعات الاتصالات والمعلومات.
- إعطاء امتيازات لتوطين صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من خلال حوافز إيجابية ترتبط بالمكان (أسعار الأراضي- أسعار الخدمات - الإعفاءات الضريبية والجمركية).
- إنشاء حضانات تشجع الشباب علي تكوين شركات صغيرة يتم مساعدتها في الحصول علي مشروعات تسويق منتجاتها لفترات محددة حتى تستطيع الانطلاق ذاتياً.

المكونات :

- اختيار مناطق متميزة بالقرب من التجمعات العمرانية الجديدة وتخصيصها بأسعار رمزية للشركات التي تقوم بتطويرها.
- قيام شركات القطاع الخاص بتصميم وتنفيذ البنية الأساسية المتميزة للمناطق للتكنولوجية تم تسويقها للشركات العاملة في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات.
- إنشاء مراكز التدريب ومراكز للتطوير ومراكز لخدمات الصناعة داخل المناطق الجديدة.

- الإعلان عن آليات لجذب الشباب المبتكر واختيار المشروعات التـــي يتم احتضانها (إما بواسطة الدولة أو بواســطة الشـــركات الموجــودة بالمناطق التكنولوجية).

الجهات المستفيدة :

- شباب الخريجين لحصولهم علي فرص عمل بالشركات التكنولوجيـــة والعالمية العاملة في مجالات التميز.
- الشباب من أصحاب المشروعات المتميزة والتـــي ســيتم احتضانـــهم بمعرفة الشركات الكبرى.
- الشركات المنتجة التي ستحصل علي مزايا استثمارية في بيئة متمـــيزة وبالقرب من الأسواق الواعدة.

المدة الزمنية

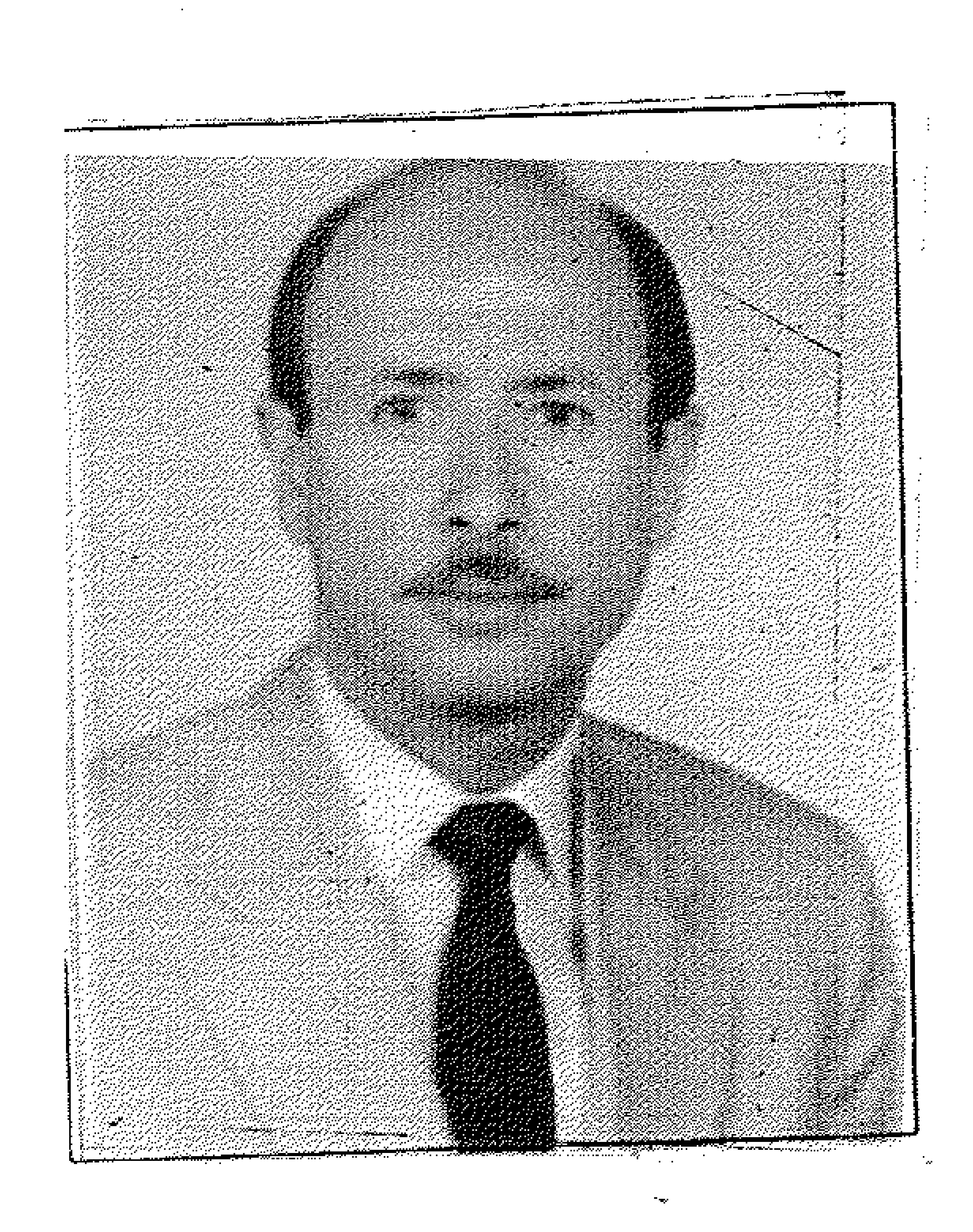
- إنشاء أول منطقة خلال عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١
- التخطيط لإنشاء ٢-٣ منطقة سنوياً بعد ذلك.

مسئولية التنفيذ

- تتولى وزارة الاتصالات والمعلومات التنســـيق مـــع وزارة التعمـــير والإسكان لتحديد المناطق ثم الطرح للشركات التي تتولى التطوير.
- تتولى الوزارة التنسيق مع الشركات العالمية لتبني إنشاء الحضانـــات بالمناطق الجديدة.



الأستاذ الدكتور أحمد نظيف
وزير الاتصالات والمعلومات



المهندس عقيل بشير
رئيس مجلس إدارة
الشركة المصرية للاتصالات

٣- مشروع تشجيع الشراكة مع الشركات العالمية

الأهـــداف

- تشجيع الشركات العالمية علي الاستثمار في مصـــر والشـــراكة مـــع الشركات المصرية العاملة في مجال الاتصالات والمعلومات.
- إقامة مشروعات مشتركة بين الشركات العالمية والشركات المصريـــة التي توجه نحو السوق المصري والســـوق العـــالمي وذلـــك لإنتـــاج البرمجيات وأجهزة الحاسبات والاتصالات وكذا الأنشـــطة المرتبطـــة بالصناعة كالتدريب والتصميم والبحوث التطبيقية والاستشارات والدعم الفني.
- تعميق التصنيع المحلـــي فـــي التعـــاقدات الدوليـــة الموجهـــة نحـــو الاستثمارات في مصر وخاصة في مجال البنية الأساسية للاتصـــالات والمعلومات.

المكـــونات

- الاتصال بالشركات العالمية وعرض برنامج تنمية صناعة الاتصالات والمعلومات عليهم للمشاركة مع الشركات المصرية في التنفيذ.
- وضع مكون أساسي لنقل التكنولوجيا في جميع العقود التي تبرم لتنفيـذ مشروعات تنمية البنية الأساسية للاتصال والمعلومات في مصر.
- إقناع الشركات العالمية بإنشاء مراكز التدريب ومراكز الإنتـــاج فـــي مصر من خلال عرض المزايا النسبية ومقابل فتح السوق المصـــري أمامها.

- الاتفاق مع الشركات العالمية علي المشاركة مع الشركات المصرية في فتح أسواق جديدة في المنطقة العربية وأفريقيا باعتبار مصر هي المدخل الطبيعي إقليمياً.
- تشجيع الشراكة بين الشركات المصرية والشركات في جنوب شرق آسيا لغزو الأسواق الأوروبية وفقاً لنظام الأسقف التصديرية.

<u>الجهات المستفيدة</u>

- الشركات المصرية العاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

<u>المدة الزمنية</u>

- عقد اتفاقيات شراكه ناجحة بمعدل لا يقل عن خمس اتفاقيات سنوياً.

<u>مسئولية التنفيذ</u>

- وزارة الاتصالات والمعلومات بالتنسيق مع جمعيات رجال الأعمال المتخصصة.

٤- مشروع تهيئة المناخ التشريعي لنمو صناعة الاتصالات والمعلومات

<u>الأهداف</u>

- تطوير الإطار التشريعي ليتواكب مع التقدم الكبير في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وما يحدث من تحرير للخدمات ولمواجهة تحديات العولمه.

- تطوير وتفعيل قوانين حماية الملكية الفكرية كدافع أساسي لنمو الصناعات التي تعتمد علي الإبداع ومنها صناعة البرمجيات وقواعد المعلومات.
- استحداث مزايا نسبية لصناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تساعد علي جذب الاستثمارات وزيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

المكونات

- حصر القوانين والقرارات المعنية بالاتصالات والمعلومات.
- دراسة التعديلات والإضافات التشريعية المطلوبة.
- إعداد مشروعات القوانين والقرارات.
- إصدار قانون موحد للاتصالات.
- إصدار قانون موحد للمعلومات.

الجهات المستفيدة

- شركات صناعة الاتصالات والمعلومات.
- الجهات الحكومية التي تتعامل مع قطاع الاتصالات والمعلومات.

المدة الزمنية

- من المتوقع إصدار التعديلات التي تتعلق بقرارات وزارية خلال الشهور الستة الأولي.
- تعديلات بسيطة في القوانين خلال الدورة الحالية لمجلس الشعب.

- إصدار القوانين الجديدة الاتصالات والمعلومات عند انعقاد مجلس الشعب في دورته للعام القادم.

مسئولية التنفيذ

- وزارة الاتصالات والمعلومات بالتنسيق مع المكاتب الاستشارية القانونية وجمعيات رجال الأعمال المتخصصة.

٥- مشروع تهيئة مناخ الاستثمار

الأهداف

- زيادة حجم الاستثمار المصري العالمي في صناعة الاتصالات والمعلومات ليصل إلي ٢ مليار جنيه سنوياً خلال خمس سنوات.
- زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية في الأسواق العالمية بتشجيع الاستثمارات الموجهة للتصدير.

المكونات

- اقتراح التشريعات واللوائح المحفزه للمستثمر العصري والأجنبي في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- توفير المعلومات اللازمة عن السوق المصري من حيث توافر العمالة المدربة وتوافر الاحتياجات المحلية واحتياجات أسواق المنطقة العربية.
- وضع الإطار التنفيذي للتعاون بين المستثمرين والبنوك المصرية وصناديق التمويل لتيسير تمويل الصناعات التكنولوجية.

الجهات المستفيدة

- الشركات المصريـــة العاملـــة فـــي مجـــال تكنولوجيـــا الاتصـــالات والمعلومات.

المـــدة الزمنيـــة

- إعداد مجموعة الحوافز المقترحة ووضعها موضع التنفيذ.

مسئولية التنفيذ

- وزارة الاتصالات والمعلومات بالتنسيق مع الوزارات المعنيـــة بعـــد الحصول علي موافقة مجلس الوزراء علي برنامج الحوافز المقترح.

٦- مشروع تطوير البحوث التطبيقية للاتصالات والمعلومات

الأهـــداف

- تفعيل دور المؤسسات البحثية الوطنية في دعم التطوير التكنولوجـــي من خلال أبحاث تطبيقية لها عائد محسوس.
- الربط بين معاهد البحوث والشركات العاملة في مجـــالا الاتصـــالات والمعلومات من خلال عقود تساهم في تنمية الأبحاث التطبيقية وحـــل مشكلات الصناعة.
- تعميق مفهوم البحث العلمي التطبيقي لخدمة الصناعة وحث البـــاحثين علي تسويق قدراتهم البحثية للحصول علـــي عقـــود جيـــد كأســـاس اقتصادي للنمو والاستمرارية.

بعض الهيئات والشركات التابعة للوزارة

هيئة البريد

تضم هيئة البريد ٩٦٥١ منفذا ومكتب بريد أهلي وحكومي يقـــدم خدمة البريد السريع الدولي والفاكس البريدي وتبادل شرائط الكاسيت ونقل المراسلات والطرود وتحصيل رسوم تجديد رخص الســـيارات ووثـــائق التأمين وكذلك بيع التمغات لحساب الجهات وكـــروت تليفونـــات الخدمـــة العامة والحوالات والشبكات.

وتبلغ عدد حسابات التوفير نحو ٧,٥ مليون حســـاب ومجمـــوع أرصدتها ٨ مليار جنيه وخدمة أرباب المعاشـــات ٢.٥ مليـــون مواطـــن بإجمالي ٥,٢ مليار جنيه سنوياً.

وتقوم الهيئة بتطوير مكاتب البريد في حدود ٢ مليون جنيه مـــع ميكنة عمليات مكاتب جديدة وتطوير أنظمة مراكز المعلومات والتوثيق.

الشركة المصرية للاتصالات

قررت الشركة إنشاء مركز لخدمة العملاء وتوعية الموظفين بحسن معاملة المشتركين مثل خدمة الدليل وزيادة عدد الموظفين بالدليل حيث أن موظفي الدليل يستقبل ٣ مكالمات في الدقيقة الواحدة

واختفت شكاوي المشتركين تقريباً حيث بلغت نسبة الشكاوي ٧, في الألف ووصل عددها إلي ١٩٠٠ شكوى وتم تعديل حوالي ٨٠٠ شكوى للمشتركين تبين خطأ الشركة غير المقصود. كما قامت الشركة بإجراء تخفيض نحو ٢٥% علي تليفونات الدولي والإنترنت.

المعروف أن الشركة المصرية قررت القضاء علي قوائم الانتظار بنهاية عام ٢٠٠١ بحيث يمكن لأي مشترك أن يركب تليفون في منزله أو مصنعه خلال أسبوع من تاريخ تقديمه طلب للشركة.

كما تسعي الشركة إلي زيادة عدد المشتركين بالتليفون المحمول حيث أن المشتركين حوالي ٣% فقط. وفي سبيل ذلك أدخلت الشركة خدمة التليفون الدولي بالمجان للمشتركين. كما أتاحت الشركة الخيار للمشترك في إدخال خاصية النداء الآلي من عدمه. كما أن الشركة أتاحت أيضاً دفع الاشتراك مقدماً لمن يعملون بالخارج ويتعذر عليهم السداد في المواعيد المحددة كما أن الشركة بحسها الحضاري أجرت استطلاع رأي عن إمكانية دفع الفواتير شهرية أو كل ثلاث شهور وهي بصدد منح تسهيلات أكثر في نقل التليفون من مكان لآخر وإضافة خواص جديدة علي التليفون مثل التتبع والانتظار والمنبه.

وتسعي الشركة باستمرار إلي تحسين أدائها وتوجد لجنة لدراسة تعريفات المشتركين والإنترنت مراعاة للبعد الاقتصادي والاجتماعي.

تقوم شركة الاتصالات المصرية بإحلال كوابل الربط النحاسية بين القرى والمراكز وتنفيذ الكوابل من الألياف الضوئية لزيادة عدد الدوائر وتحسين كفاءة الاتصال وإنشاء مركز صيانة الكوابل بالمناطق المختلفة.

طورت الشركة الخدمة التليفونية بالقرى حيث تم تقسيم الجمهورية إلي ٩٩٥ مركزاً توسطياً لخدمة أكثر من ١٢ ألف قرية وتم تنفيذ ٨٢٥ مركزاً بنسبة ٨٣% وكذلك ميكنة ٢٠ مركزاً بتحويلها إلي الخدمة الآلية الكاملة وكذلك تشغيل ١٤٧ مركزاً علي خاصيتى Dod/did .

ويتم إدخال أكثر من مليون خط تليفوني سنوياً لتلبية الاحتياجات المطلوبة مستخدمة أحدث التقنيات الحديثة من سنترالات رقمية وشبكات لاسلكية عام ٢٠٠٠ بكثافة تليفونية ١٢٠%.

كما تم الانتهاء من إحلال السنترالات التماثلية بمقدار ٦٦ ألف خط ليحل محلها السنترالات الإلكترونية الرقمية التي تتيح إدخال الخدمات الجديدة بها وتم إنشاء شبكات تليفونية بالمناطق الجديدة والوادي الجديد والعوينات وشرق التفريعة والانتهاء من تنفيذ مركز التحكم المركزي للشبكة Noe ليكون جاهزاً للخدمة وتم بالفعل إدخال الخدمة لضمان مراقبة تشغيل وصيانة الشبكة العامة وتحويل الخدمة للطرق البديلة في حالات الطوارئ لضمان عدم انقطاعها مما يقضي تماماً علي الأختناقات والأعطال ويؤدي إلي زيادة نسبة نجاح المكالمات .

كما تم تخفيض أسعار المكالمات الدولية وشبكة نقل المعلومات في حدود ما بين ٥٠,٢٥% تمشياً مع الأسعار العالمية وتشجيع نمو خدمات الاتصالات والمعلومات وفقاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسعت

الشركة في إنشاء السنترالات الانتقالية وسنترالات النداء الآلي لتسهيل الحركة التليفونية دون أي أختناقات حيث تم إنشاء عدد ٩ سنترالات انتقالية بمدن القاهرة و٢ سنترال آلي. وتم التعاقد علي زيادتها لمواجهة أعداد المشتركين وتخصيص سنترالين انتقاليين لخدمة التليفون المحمول.

وتم تغطية المناطق الجديدة تباعاً بخدمة النداء الآلي والتوسع في عدد قنوات الاتصال الرقمية الداخلية بين المحافظات لاستيعاب التوسعات الجديدة وزيادة حجم الحركة المتوقعة بالإضافة إلي استكماله وتعميمه علي القرى وتوابعها. فضلاً عن ربط الشبكة التراسلية المحورية بشبكة رقمية وزيادة شبكة الألياف الضوئية بمحافظات مصر بما تضمن سهولة تمرير الحركة التليفونية وتوفير الدوائر اللازمة لشبكات نقل المعلومات والإنترنت مع توفير خدمات القيمة المضافة حيث تكون الشبكة الرقمية متكاملة الخدمات وتم توفيرها في أكثر من ٤٠ موقع بمحافظات الجيزة والقاهرة والإسماعيلية ثم تعمم علي باقي السنترالات.

كما تم إدخال الشبكة الدولية في محافظات القاهرة والإسكندرية ومطروح وتطوير الشبكة القومية لنقل المعلومات باستخدام نظم الاتصالات فائقة السرعة وإنشاء شبكة رئيسية علي مستوي الجمهورية لتشمل مناطق جديدة وسرعات عالية تصل إلي ٢٤ ميجا/ث/ ب وتحقيق التطبيقات المختلفة مثل الخدمات الطبية والمؤتمرات المرئية وشركات الإنترنت وربط شبكات وقواعد البيانات والمعلومات محلياً وعالمياً مع الاستمرار في توفير خواص السنترالات مثل إظهار رقم الطالب والتحكم في المكالمات والخواص الأخرى وزيادة الاشتراك في المشروعات الدولية

بالاستفادة من حركة الاتصالات العابرة مثل الاشتراك في كابل أوكسجين بالإضافة إلي الاشتراك في كابل (سيموى).

كما تم مع تدعيم المحطات الأرضية والعمل علي تطويرها بما يتمشى مع التطور في تحقيق اتصالات ممتازة مع بلدان العالم فضلاً استكمال ميكنة العلاقات التجارية بجميع سنترالات الجمهورية لإتاحة النقل الآلي لبيانات المشتركين بعد ما تم أفضل وكذلك ميكنة قطاعات المخازن والمشتريات لضمان السيطرة علي المخزون السلعي وضبط أصول الشركة وتحسين استخدام التدفقات النقدية مما يزيد من دخل الشركة.

وكذلك ميكنة المشروعات باستخدام البرامج المتخصصة في تخطيط وتنفيذ المشروعات لتكوين قاعدة بيانية وجغرافية لمكونات كل مشروع وإنشاء وحدة تسويق خدمات للاستفادة من عائدات الشركة في تمويل مشروعاتها وإضافة المزيد من الخدمات الجديدة، وتم بالفعل افتتاح مركزين للتسويق بهذه الخدمات مثل الشبكة الذكية والشبكة الرقمية وشبكة الإنترنت الجديدة.

وكذلك تطوير ونمذجة مكاتب الخدمة العمومية ونشر كبائن العملة والكروت الممغنطة والتعاون مع القطاع الخاص بتقديم خدمات الاتصالات ونقل المعلومات من خلال اتفاقيات وتبادل وربط الشركات الإقليمية .

الفصل الثالث

وزارة البترول وإستراتيجية جديدة

الفصل الثالث

وزارة البترول وإستراتيجية جديدة

يشهد قطاع البترول حالياً سرعة متنامية ومتعاظمة بفضل رجالـه قادة ومنفذين مما ينعكس على أدائه وتحقيق طفرة هائلة سواء فى الإنتـاج أو التكرير أو فى الصناعة البترولية .

وفى ظل المرحلة الحاسمة الحالية فى تاريخ قطاع البترول الـذى يشهد متغيرات عالمية وإقليمية ومحلية هائلة مما يتطلب التعامل مع هـذه المتغيرات بواقع ورؤية واستراتيجيات متطـورة جديـدة تواكـب هـذه المتغيرات من أجل إحياء عصر النهضة البترولية فى مصر .

وجاء اختيار المهندس محمد طويلة رئيساً للهيئة العامة للبـترول والمهندس حسن عقل نائب لرئيس الهيئة للإنتاج وتصنيع الغاز وحمايـة البيئة تجسيداً صادقاً لمجابهة هذه المتغيرات والتحديات الجديدة .

لا شك أن النمو الاقتصادى الذى تشهده منطقة البحـر الأبيـض المتوسط حالياً سوق يخلق زيادة فى الطلب على الطاقة وذلك لدعم خطـط التنمية الطموحة بالمنطقة وبالتالى فإنه يجب علينا تكريس كل المجهودات فى قطاعى البترول والطاقة للوصول إلى أهداف التنمية كما حـدث فـى مصرنا الحبيبة التى شهدت ثورة صناعية عظيمة تحت القيادة الحكيمـة للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك وكان المحرك لهذه الثورة هو بلا شـك الطاقة البترولية ، وبالتالى فإن معدل النمو فى استهلاك الطاقة يضع عبئاً

كبيراً على قطاع البترول لضمان سد احتياجات الأجيال القادمة من الطاقة بصفة مستمرة وذلك مع تناقص احتياطات الزيت الخام مما يدفع صناعة البترول إلى البحث والتنقيب فى مناطق أكثر عمقاً والتى تتطلب تقنيات عالية فى مناطق المياه العميقة .

وكان نتيجة المجهودات الكبيرة التى بذلت وكان من شأنها الإعلان عن اكتشاف احتياطات كبيرة من الغاز فى المياه العميقة المصرية بالبحر المتوسط حتى أصبحت مصر تمتلك الآن ثروة كبيرة وحقيقية من الغاز الطبيعى وأصبح لديها فائضاً من الغاز الطبيعى يمكن توجيهه للتصدير دون تأثيرات على الاحتياجات المحلية المطلوبة لخطط التنمية المتلاحقة للتصدير ودون الإجحاف بحق الأجيال الحالية والقادمة فى مصر من الطاقة .

وتسعى وزارة البترول المصرية جاهدة فى الوقت الحالى إلى تنويع الأسواق المستهدفة لتصدير الغاز الطبيعى فى أوروبا وأفريقيا أو دول حوض البحر الأبيض المتوسط . إن مصر أصبحت تنظر بمنتهى الجدية لأوروبا كسوق واعية ومبشرة لاستهلاك الغاز المصرى .

وهناك العديد من العوامل التى تعزو وتقوى مكانة مصر داخل سوق أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط ويأتى فى مقدمتها العلاقات الأخوية والودية للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك مع السادة رؤساء هذه الدول بالإضافة إلى موقع مصر المتميز بين هذه الدول وهو ما يقلل من تكاليف النقل التى تعد عنصراً رئيسياً وحاكماً فى اقتصاديات تجارة الغاز الطبيعى .

كما تسعى مصر الآن إلى مواجهة التحديات وتحقيـــق أهدافــها الطموحة وهى تتخذ كل ما يلزم ما إجراءات لإعـــداد البنيـــة الأساســية للصناعة الهيدروكربونية بما يخدم المواطن المصرى والمستثمرين والدول المجاورة والمستهلكين ، ومن أهم الأهداف التى تسعى مصر إلى تحقيقـها هى تأمين احتياجات مصر من الطاقة للعقود القادمة ، والتى من المتوقــع أن تصل إلى ٨ بليون برميل من الزيت الخام و ١٢٠ تريليون قدم مكعــب من الغاز الطبيعى منها ٤٥ تريليون قدم مكعب احتيـــــاطى مؤكــد و ٧٥ تريليون قدم مكعب احتياطى مرجح ونحو ٨,٢ بليون برميل زيت خـــــام منها ٣,٧ بليون احتياطى مؤكد و ٤,٥ بليون برميل احتيـــاطى مرجــح ، وكذلك توافر الشركات البترولية العملاقة التى تعمل فى مصـــــر نتيجــة للاستقرار السياسى والاقتصادى الذى تتمتع به مصر وأرســـى دعائمـــه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فضلاً عن المصداقية والشفافية واحترام مصر لتعاقداتها التى أصبحت سمة من السمات التى تتميز بها مصـــــر ، الأمر الذى دعم ثقة الشركات العالمية للعمل وشــــجعها علـــى الإســـراع ببرامجها التنفيذية فى مجال البحث والإنتاج وتوفير الاستثمارات اللازمــة لتحقيق الأهداف المرجوة .

ومع زيادة القاعدة الحقيقية لاحتياطات مصر من الغازات الطبيعية أصبح لديها فائضاً من الغاز الطبيعى يمكن توجيهـــه للتصديـــر دون أى تأثيرات على الاحتياجات المحلية ، وقد وضعت وزارة البترول سياســـــة معلنة تهدف إلى تنويع الأسواق المستهدفة لتصدير الغاز المصرى إلـــــى أوروبا وأفريقيا ودول شرق البحر المتوسط .

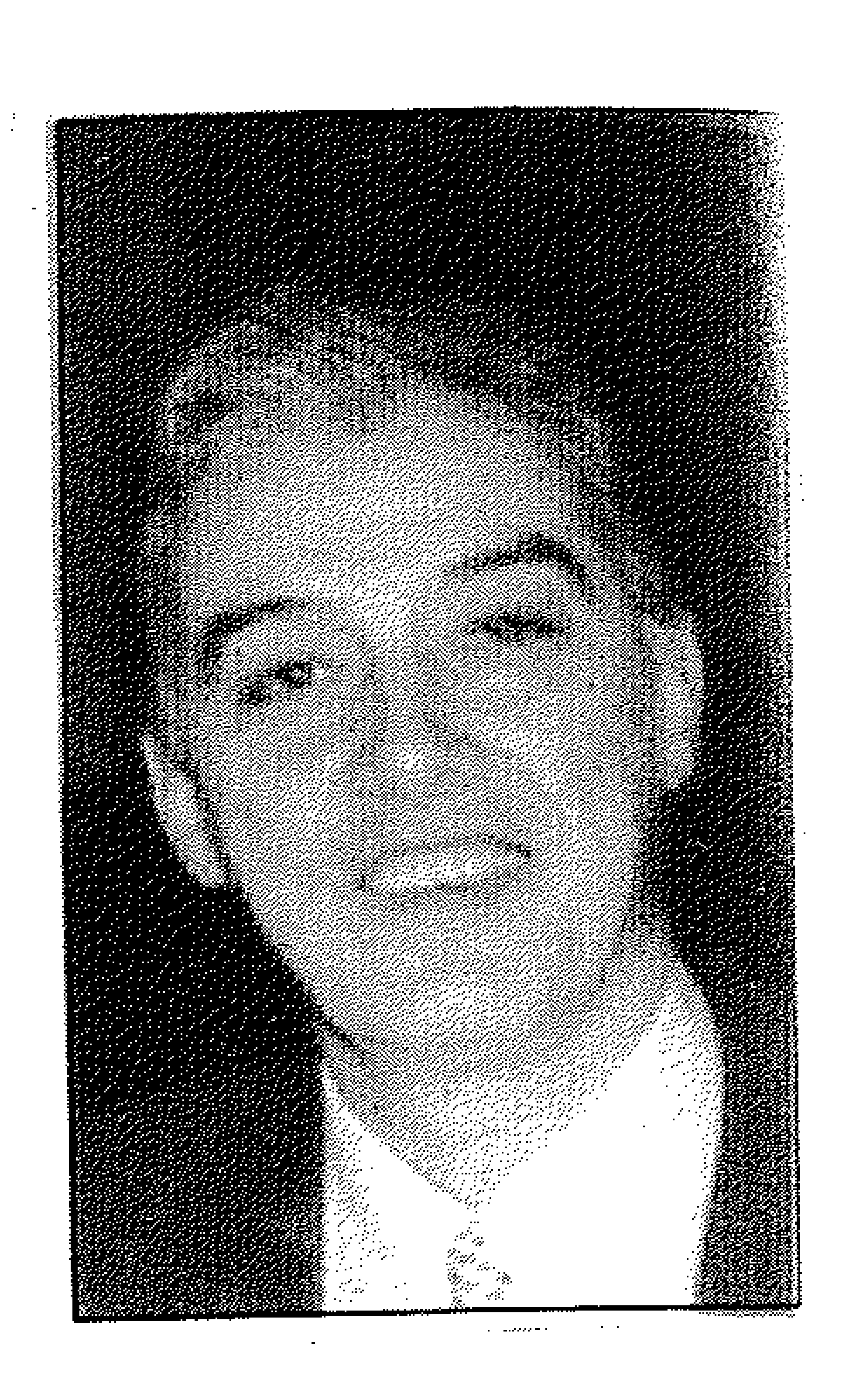
وتجدر الإشارة إلى أن عملية التصدير ليست هدفاً فى حد ذاته وإنما هى وسيلة لتحقيق أهداف قطاع البترول المصرى المتمثل فى تلبية احتياجات مصر من المنتجات البترولية والغازات البترولية والغازات الطبيعية ، وإعادة التوازن لميزان المدفوعات البترولى وتحقيق فائض للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة .

كما تستهدف استراتيجية وزارة البترول الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث من خلال تطبيق أحدث نظم وأساليب حماية البيئة فى مختلف مراحل الصناعة البترولية وتشجيع التوسع فى استخدام أنواع وقود نظيفة غير ضارة بالبيئة مثل الغاز الطبيعى بالإضافة إلى الاتجاه لتحسين مواصفات المنتجات البترولية طبقاً للمواصفات العالمية من خلال معامل التكرير القائمة ورفع كفاءة الوحدات بها .

كما تتضمن الاستراتيجية إشراك القطاع الخاص المصرى فى تحمل مسئوليته وقيامه بدوره فى التنمية الاقتصادية الشاملة والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية والعربية لتنفيذ المشروعات البترولية المختلفة.

كما يحرص قطاع البترول على نقل وتوطين وتطويع التكنولوجيات الحديثة وتطبيق أحدث التقنيات العالمية المستخدمة فى مجال البترول وتكثيف التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية بالبحث العلمى والتكنولوجيا .

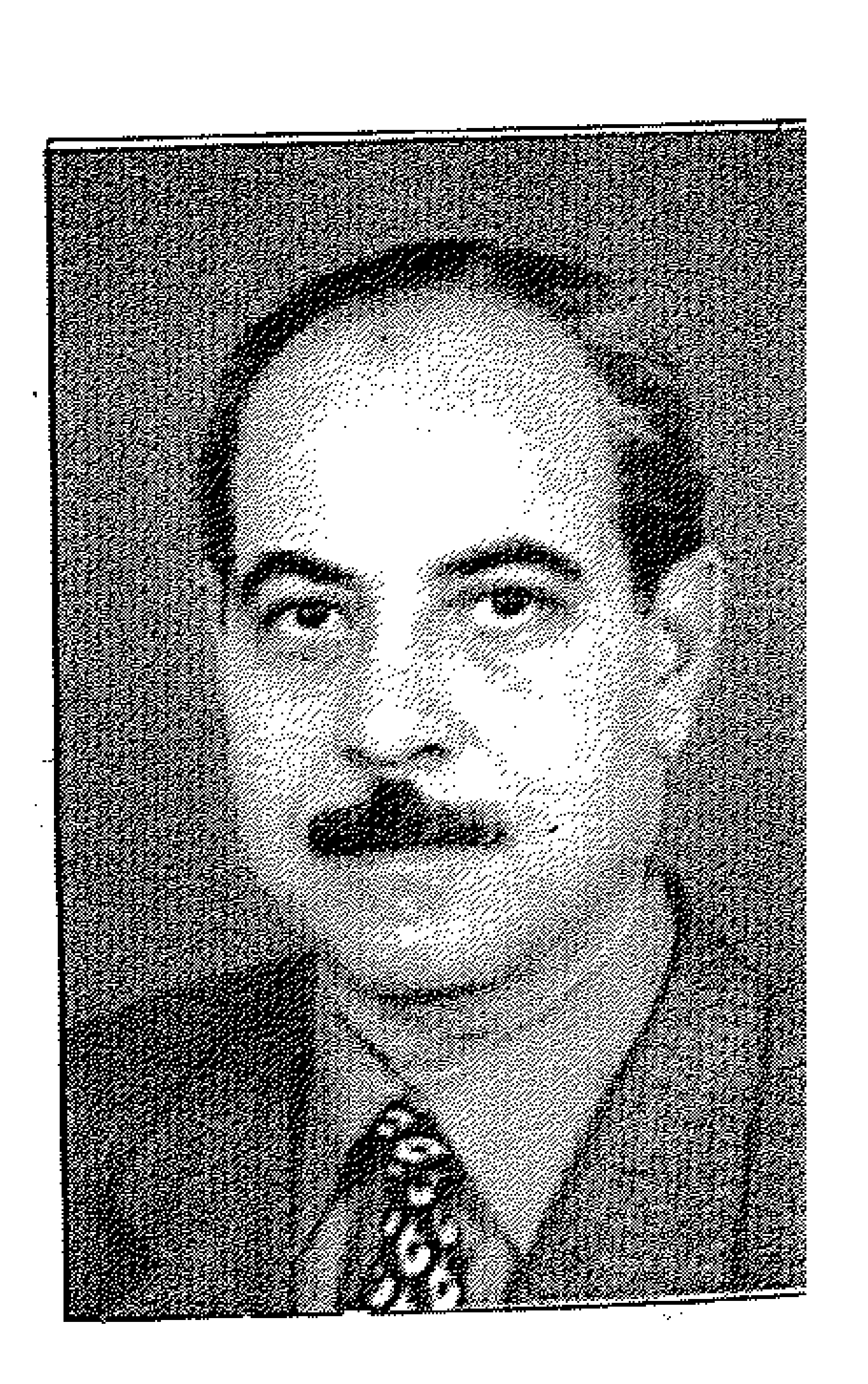
كما يأتى على قائمة أولويات وزارة البترول – فى إطار السياسة العامة للدولة – الاهتمام بالشباب وتأهيلهم وتوفير فرص عمل من أجل الحد من معدلات البطالة والمساهمة فى التنمية البشرية وبشكل جدى



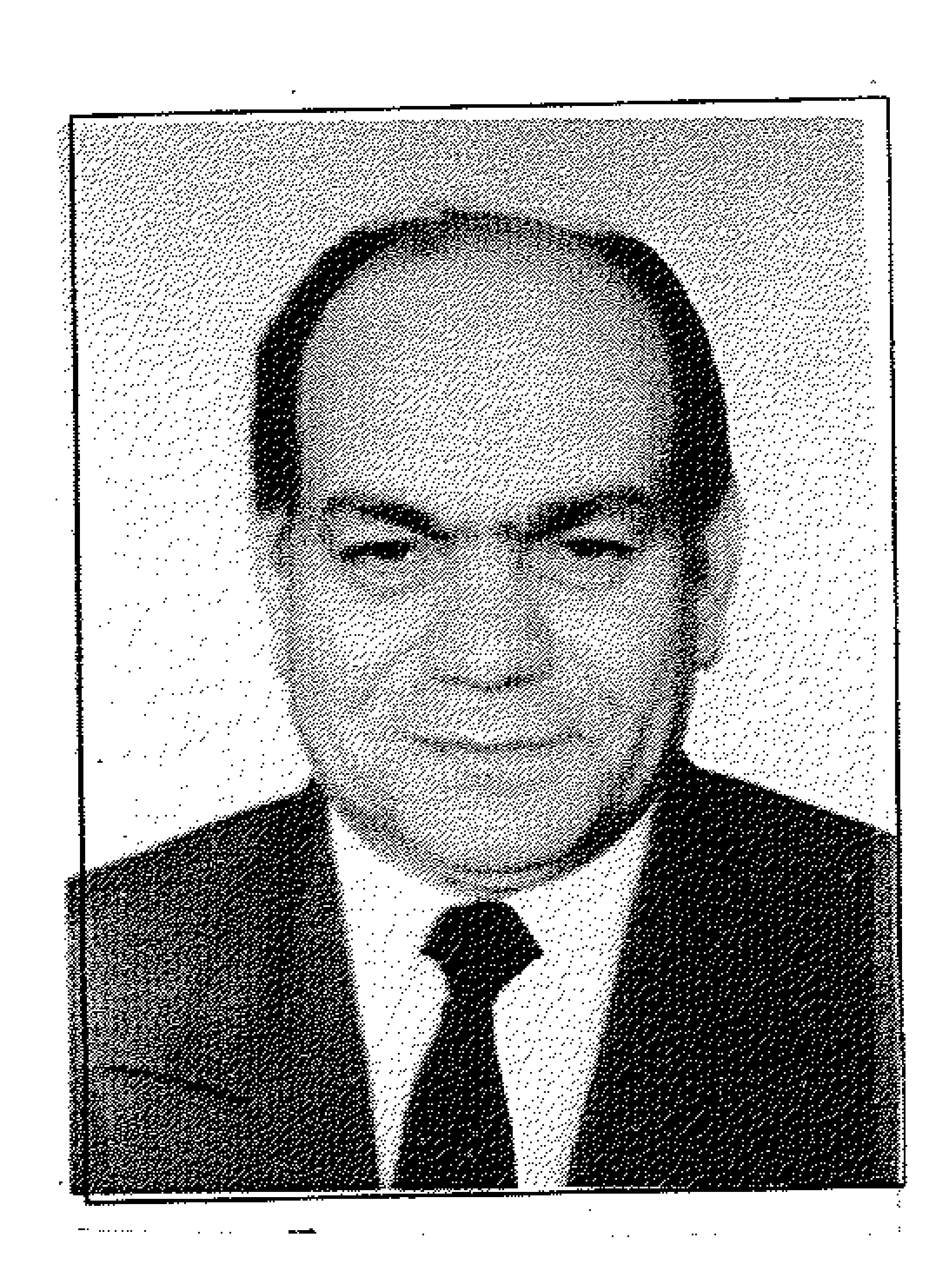
المهندس سامح فهمي
وزير البترول



المهندس محمد طويلة
رئيس الهيئة العامة للبترول



المهندس حسن عقل
نائب رئيس الهيئة
العامة للبترول



الدكتور سيد الخراشي
رئيس مجلس إدارة
شركة الإسكندرية للبترول

وخلق كوادر قيادية شابة وتزويدها بأحدث تقنيات الإدارة الحديثة لتحمل المسئولية وتبؤ المراكز القيادية .

تلك هى أهم الملامح الرئيسية للأهداف والاستراتيجيات البترولية فى المرحلة القادمة التى تشهد عملاً دؤوباً وتغييراً فى أساليب العمل بهدف مواصلة المسيرة وتحقيق المستوى الأفضل للنهوض بالصناعة البترولية والانطلاق بها لتأخذ مكانها المتميز على خريطة الاقتصاد المصرى فى تلك المرحلة التى تعد من أهم مراحل العمل الوطنى لبناء اقتصاد راسخ وقوى لمصر .

استراتيجية نقل المواد الهيدروكربونية بالدول النامية
فى القرن الحادى والعشرين

شهدت معظم مناطق العالم خلال نصف قرن الماضي مشروعات لإنشاء خطوط أنابيب للمواد الهيدروكربونية . وتـــم ضـــخ اســـتثمارات ضخمة فى سبيل إنشاء شبكات خطوط للغاز أو الزيت الخام أو المنتجـات البترولية .

عصر الاستثمارات المحدودة

وفى ظل الارتفاع المستمر لتكلفة إنشاء الخطوط بأنواعها وبعـــد الانتهاء من إنشاء عدد كبير جداً من شبكات خطوط المواد البترولية علـى مستوى العالم بصفة عامة والدول الصناعيـــة الكـبرى بصفـــة خاصـــة (الولايات المتحدة الأمريكية .. كندا .. أوروبا) .

وفى ظل تكنولوجيا الصيانة وتطـــور أســـاليب إدارة وتشـــغيل الخطوط فى معظم الشركات العالمية ، فإنه بـــات واضحـــاً أن عصـــر الاستثمارات الضخمة لمشروعات خطوط الأنابيب العملاقـــة قـــد بـــدأ ، وسيشهد القرن الحادى والعشرين الانتقـــال إلـــى عصـــر الاســـتثمارات الضخمة والمخططة بدقة كبيرة جداً لاسيما الخطوط الرئيسية المتوســـطة الطول للغازات أو لعمليات الإحلال والتجديد للشبكات القائمـــة حاليـــاً أو خطوط بعض الشركات الجديدة الصغـــيرة . ويدعـــم الاتجـــاه عمليـــات الاندماج الأخيرة بين الشركات العالمية الكبرى (بى بى/ أموكو أكســـون/ موبيل .. الخ) . ومن المؤكد أن نظم تبادل المنافع ســـواء عـــن طريـــق التأجير أو نظم الـــ .B.I (التشييد ثم التـــأجير) والـــ B.I.T (التشـــييد

والتأجير ثم نقل الملكية) .. الخ ستكون هى النظم السائدة والمتوقعة فــــى القرن الحالى .

استراتيجية مختلفة للقرن الجديد

إن استراتيجية نقل المواد الهيدروكربونية فـــى القـــرن الجديـــد ستختلف تماماً عن تلك التى تم اتباعها فى القرن الماضى ، حيث ســنرى شركات متخصصة وعديدة تعمل فى عمليات الصيانة ، وسنرى شـــركات مقاولات كثيرة تتحول إلى شركات صيانة بجانب أعمـــــال المقـــاولات ، وسيتم عقد اتفاقيات عديدة لتبادل المنافع وعقد اتفاقيات مشاركة وتـــأجير بين الشركات صاحبة الخطوط والشركات المنتجة للزيت الخام والغـــازات ومعامل التكريـــر ، وســـيتم الاســـتثمار فـــى الخطـــوط الكبـــيرة جـــداً (Translines) التى تربط البلاد ببعضها لأهداف تصديرية أو اســـتيرادية بحتة خاصة تصدير الغازات فى المدن الجديدة والتى تقوم بتدبير التمويـــل والاستثمار ، وشركة الشرق الأوسط للصهاريج وخطوط أنابيب البـــترول "ميدتاب" والتى تقوم بإنشاء خط للزيت الخام وخطين لتصدير المنتجـــات البترولية على نفقتها الخاصة بنظام الـــ B.L (التشييد ثم التـــأجير) دون تحميل الدولة أية أعباء بالإضافة لقيامها بإنشاء تسهيلات التصدير والتـــى تشمل رصيفاً جديداً لميناء الدخيلة مما يوفر أعباء استثمارية على الدولـــة ويرفع عجلة التنمية إلى أقصى طاقاتها فى الوقت المخطط لذلك .

توقعات واتجاهات القرن الحالى

ومن المتوقع أن يستمر ويزداد هذا النهج أو أن يصبـــــح النـــهج الرئيسى فى القرن الحالى وبالتالى تصبح استراتيجية إنشاء وتشغيل هـــذه

الخطوط شبيهة بتلك اتى اتبعتها الدول المتقدمة والتى تستند أساساً على اقتصاد السوق الحر الرأسمالى .

وقد ازدادت حدة المنافسة بين الشركات العالمية العملاقة خلال السنوات العشر الأخيرة ، كما تم إغلاق عدد كبير جداً من معامل التكرير ببعض هذه الدول وبالتالى انخفضت عائدات خطوط هذه الشركات وساعد على ذلك إنشاء العديد من الشبكات دون الاستغلال الاقتصادى الأمثل لها سواء للغازات أو المنتجات البترولية مما أدى إلى انخفاض العائدات لخطوط الغازات ، ولكن نتيجة لحسن إدارة هذه الخطوط ارتفع صافى الربح لها . ولم تتأثر عائدات خطوط الزيت الخام كثيراً نتيجة عدم التوسع فى إنشائها ولكن حدث تذبذب طفيف فى صافى الربح . ومع توفر استمرار هذا الاتجاه الجديد عالمياً بصفة عامة هو تعظيم الربحية من خلال ترشيد الإنفاق وتحسين أداء تشغيل الخطوط وصيانتها بأقل تكلفة ، وعقد اتفاقيات تبادل منافع مشتركة لهذه الخطوط واستخدام نظم التحكم الجديدة والمتكررة بصورة مكثفة وذلك للاستفادة من الثورة التكنولوجية الرهيبة فى عالم الاتصالات والتحكم التى شهدها العالم خلال العشر سنوات الأخيرة فى القرن الماضى وحيث أصبحت الآن المعلومات متاحة للعالم كله فى نفس الوقت بفضل التطور الكبير فى وسائل الاتصالات ونظم المعلومات والبث التليفزيونى على مستوى العالم من خلال الأقمار الصناعية فإنه من المنتظر أن تستغل الدول النامية لاسيما تلك المتقدمة منها التطور الجارى فى أساليب الاستخدام الأمثل للخطوط الذى يحدث على مستوى الدول العربية المتقدمة سواء بالنسبة للصيانة أو عمليات تبادل المنافع أو الـ B.L أو إدارة الخطوط بكفاءة أعلى من الحالية

واستخدام نظم التحكم الجديدة ، وتلحق بركب الدول المتقدمة خلال ٥-١٠ سنوات على الأكثر من بداية القرن الحالى .

معالم استراتيجية الدول النامية خلال القرن الحالى

مما سبق يتضح أن معالم استراتيجية الدول النامية لنقل المواد البترولية خلال القرن الحالى ستكون محددة فيما يلى :

- نمو دور القطاع الخاص الوطنى والأجنبى فى الاستثمار وتمويل مشروعات خطوط أنابيب الغازات الطبيعية والمنتجات البترولية .
- إدارة الخطوط التى أنشأتها الدول فى القرن الماضى بصورة أكثر اقتصادية وفى كثير من الأحيان بأسلوب التأجير من خلال استخدام عمليات الـ B.L والـ B.I.L .
- زيادة عدد الشركات الجديدة غير المملوكة للدول سواء فى مجال إنشاء الخطوط أو تشغيلها أو صيانتها مع تحسين أسلوب الصيانة وإدارة وتشغيل الخطوط واستخدام الأساليب العملية الحديثة فى ذلك .
- عقد اتفاقيات الخدمات المتبادلة لاستغلال الخطوط والمشاركة فيها .
- إنشاء خطوط استراتيجية بهدف تصدير أو استيراد الغازات الطبيعية بصفة عامة والزيت الخام فى بعض الأحيان .

واستيراد الغازات الطبيعية وذلك فى مناطق أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية على وجه الخصوص ، وستظل شركات القطاع الخاص لاسيما الشركات العالمية المتعددة الجنسيات هى المسيطرة على عملية إنشاء الخطوط أو تشغيلها أو صيانتها فى الدول المتقدمة . أما بالنسبة للدول النامية فسيتحمل القطاع الخاص الجزء الرئيسى من خطوط التنمية بالنسبة لعمليات إنشاء الخطوط الجديدة فى القرن الحالى وسيتقلص دور الدول فى تمويل هذه المشروعات أو الاستثمار فيها وسيتم التحول التدريجى من الاقتصاد المركزى إلى الاقتصاد الحر خلال ٥-١٠ سنوات على الأكثر حيث أنه من المتوقع أن تتم خصخصة جميع الخطوط وإطلاق أسعار خدمات استخدام هذه الخطوط فى عمليات نقل الغازات والزيت الخام والمنتجات البترولية لتحقيق اقتصاديات جيدة ومثلى فى تشغيل الخطوط وإدارتها ، وسيتم إنشاء شركات قطاع خاص جديدة تتولى عملية التنمية ، بالإضافة إلى دخول الشركات العالمية المتعددة الجنسيات إلى الدول التى حققت نجاحاً أو فى سبيلها لذلك مثل مصر والقيام دور لا بأس به فى تنمية الخطوط .

أبعاد هذه الاستراتيجية

هناك نموذجان يصلحان لشرح أبعاد هذه الاستراتيجية وهما النموذج الأمريكى بالنسبة للدول المتقدمة والنموذج المصرى بالنسبة للدول النامية .

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أن معظمها خلال القرن الماضى (حوالى ٦٠٠ ألف كم) مقابل خطوط جارى تنفيذها حالياً (حوالى ٩٥٠٠ كم) خلال العامين القادمين أى بنسبة حوالى ١.٥% فقط .

أما بالنسبة لمصر والتى كانت منذ حوالى ٢٠ عاماً لا تملك إلا عدداً قليلاً جداً من الخطوط لا يتعدى طولها مجتمعة (للغازات والخام والمنتجات) ١١٠٠ كم (بما فيها خط السوميد) زادت شبكات الخطوط بها إلى حوالى عشرة آلاف كم منها حوالى ٤٢٠٠ كم خطوط رئيسية للخام والمنتجات (٣٥٠٠ كم) شبكات للغازات الطبيعية و ١٥٠٠ كم للخطوط الرابطة بين آبار الخام أو آبار الغازات والشبكات الرئيسية ، ومنها حوالى ٦٥٠ كم (خطى شركة سوميد لنقل الخام) .

تنمية الخطوط والاستثمار

وبينما اعتمدت عملية تنمية الخطوط والاستثمار فيها فى النموذج الأمريكى على شركات القطاع الخاص والشركات العالمية المتعددة الجنسيات فقد اعتمد تمويل وإنشاء شبكات الخطوط ، والخطوط الفرعية بمصر على ثلاثة مصادر رئيسية من التمويل .

١-تمويل مباشر من الدولة لتنفيذ مشروعات خطوط هيئة البترول وشركات القطاع العام (الشبكة الرئيسية لخطوط الغاز والشبكة الرئيسية لخطوط الغاز والشبكة الرئيسية لخطوط المنتجات) .

٢-تمويل غير مباشر من الدولة ، وذلك من خلال الاتفاقيات البترولية حيث يمول الشريك الأجنبى جميع عمليات الخطوط الصغيرة أثناء عمليات التنمية والتى تتضمن خطوط مختلفة بالحقول لربط حقول البترول أو الغاز بالشبكات الرئيسية بالإضافة إلى بعض الخطوط الطويلة نسبياً كما فى الصحراء الغربية خط خام (مليحة الحمراء) وخط غازات الصحراء الغربية اللذان تطورا بعد ذلك وشملا

مجموعة خطوط ويكونان شبكة عن طريق ربطهما بآبار إنتاج أخرى ملك شركات أخرى ولا يسـترجع الشـريك الأجنبـى تكلفـة هـذه الاستثمارات إلا بعد بدء إنتاج الزيت الخام أو الغاز .

٣-استثمار مشترك مع دول أخرى مثل خط شركة سوميد مـن العيـن السخنة إلى سيدى كرير والذى تشارك فيه عدة دول عربية بالإضافة إلى مصر .

مستقبل صناعة زيوت التزييت

بقلم الدكتور/ سيد الخراشي

رئيس شركة إسكندرية للبترول

من الحقائق المؤكدة أن النجاح فى العمل يأتى كنتيجة طبيعية للعديد من العوامل التى تتهيأ وتتابع أحداثها وتتكامل خيوطها مع بعضها البعض . وأهم تلك العوامل الإيمان والانتماء والإصرار والإرادة والعلم والإخلاص فى العمل والإدارة السليمة ، تلك كلها تمثل العوامل الرئيسية التى تحقق صنع النجاح فى أى موقع أو كيان . وقطاع البترول المصرى من أبرز المواقع التى تجمعت فيه تلك العوامل كلها ومن هنا يأتى دوره الفعال فى المساهمة فى دفع عجلة التنمية وتحسين الاقتصاد القومى .

وتلعب زيوت التزييت دوراً هاماً فى الصناعة والزراعة حيث أن إقامة مشروعات التنمية العملاقة وإقامة المدن الصناعية يستلزم توفير زيوت التزييت اللازمة للمعدات والماكينات بالمصانع ووسائل النقل . ومن هنا كان دور زيوت التزييت الفعال فى دفع عجلة التطور والتنمية الصناعية بالبلاد . ولكن استهلاك البلاد من زيوت التزييت يفوق الإنتاج كنتيجة طبيعية للتوسع الهائل فى إقامة المشروعات الصناعية ومشروعات التنمية بجنوب الوادى ، مما دعى قطاع البترول إلى العمل على تعظيم إنتاجية زيوت التزييت سواء من خلال شركات التكرير الحالية أو بإقامة مشروعات متخصصة لإنتاج زيوت التزييت تزيد إنتاج مصر بالحد الذى يسمح بسد احتياجات السوق المحلى ومواكبة عملية التطور والنمو الصناعى بمصر ، ووقف الاستيراد وتصدير الفائض بهدف زيادة الدخل

القومى وتوفير النقد الأجنبى وتحسين ميزان المدفوعات للدولة ، وبذلك تكون لزيوت التزييت الدور الحيوى فى دعم الاقتصاد القومى .

الموقف الحالى والمستقبلى لزيوت التزييت

بلغ إجمالى إنتاج مصر من زيوت التزييت الأساسية خلال عام ١٩٩٩/٩٨ حوالى ٢٦٦,١ ألف طن وذلك من خلال ثلاثة مجمعات للزيوت فى الإسكندرية والعامرية والسويس ، ويبلغ إجمالى الاستهلاك ٣٣٧,٧ ألف طن ، ويتم استيراد حوالى ٦١ ألف طن لسد احتياجات السوق المحلى المتزايدة من الزيوت والتى تصل إلى حوالى ٤% سنوياً نتيجة المشروعات الجديدة وزيادة معدل التطور والتنمية فى البلاد .

خطط تعظيم إنتاجية زيوت التزييت

تعتمد خطة قطاع البترول على توفير جميع احتياجات البلاد من المنتجات البترولية المختلفة وخاصة زيوت التزييت الأساسية والخاصة والزيوت النهائية من خلال عمليات الخلط طبقاً للمواصفات القياسية العالمية وتشمل الخطة لتعظيم إنتاجيةُ الزيوت :

- إزالة اختناقات وحدات التقطير التفريعى بشركات العامرية لتكرير البترول والسويس لتصنيع البترول والإسكندرية للبترول .
- إدخال تكنولوجيا حديثة لوحدة إزالة الشموع بشركتى العامرية لتكرير البترول والسويس لتصنيع البترول .
- توفير المقطرات الشمعية اللازمة لوحدة إزالة الشموع بشركة العامرية لتكرير البترول .

- إدخال نظام الحزام الساخن فى مجمع إنتاج الزيوت بشركة السويس لتصنيع البترول بهدف ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين مواصفات المنتجات .

الموقف

بلغ إجمالى إنتاج مصر من زيوت التزييت الأساسية خلال عام ١٩٩٩/٩٨ حوالى ٢٦٦,١ ألف طن وذلك من خلال ثلاثة مجمعات للزيوت فى الإسكندرية والعامرية والسويس ، ويبلغ إجمالى الاستهلاك ٣٣٧,٧ ألف طن ، ويتم استيراد حوالى ٦١ ألف طن لسد احتياجات السوق المحلى المتزايدة من الزيوت والتى تصل إلى حوالى ٤% سنوياً نتيجة المشروعات الجديدة وزيادة معدل التطور والتنمية فى البلاد .

خطط تعظيم إنتاجية زيوت التزييت

تعتمد خطة قطاع البترول على توفير جميع احتياجات البلاد من المنتجات البترولية المختلفة وخاصة زيوت التزييت الأساسية والخاصة والزيوت النهائية من خلال عمليات الخلط طبقاً للمواصفات القياسية العالمية وتشمل الخطة لتعظيم إنتاجية الزيوت :

- إدخال تكنولوجيا حديثة لوحدة إزالة الشموع بشركة العامرية لتكرير البترول والسويس لتصنيع البترول .
- إدخال نظام الحزام الساخن فى مجمع إنتاج الزيوت بشركة السويس لتصنيع البترول بهدف ترشيد استهلاك الطاقة وتحسين مواصفات المنتجات .

- تطوير وحدات إزالة العطريات بشركة السويس لتصنيع البترول .
- اقتراح تعديل وحدة هدرجة الزيوت بشركة السويس إلى وحدة معالجة مماثلة للشموع مماثلة لوحدة شركة العامرية وذلك بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للزيوت بجانب زيادة إنتاجية البوتاجاز والبنزين والسولار .
- تأسيس شركة استثمارية جديدة لتجميع الزيوت المستعملة بهدف توفير التغذية اللازمة لوحدة إعادة تكرير الزيوت المستعملة بشركة الإسكندرية للبترول .
- وضع خطة للاستخدام الأمثل لطاقات وحدات خلط الزيوت بهدف زيادة إنتاج زيوت التزييت النهائية لسد احتياجات السوق المحلى والتصدير للخارج كزيوت نهائية ، لزيادة القيمة المضافة .

الخطوات الفعلية التى اتخذت لتعظيم إنتاجية زيوت التزييت

التزم قطاع البترول بوضع سياسة عاجلة لتعظيم إنتاجية زيوت التزييت ولسد العجز تمثلت فى :

- تطوير مجمعات الزيوت الحالية عن طريق قيام الشركات التى توجد بها مجمعات إنتاج زيوت التزييت بتنفيذ مشروعات إزالة الاختناقات وتطوير المجمعات للوصول إلى أعلى مستوى أداء ومطابقة للمواصفات العالمية وقد أسفرت النتائج عن زيادة إنتاجية هذه المجمعات حيث بلغ إنتاج مجمع

الزيوت الثقيلة بشركة الإسكندرية للبترول حوالى ١٢٦ ألــف طن/سنة ، ويبلغ إنتاج مجمع الزيوت بشركة العامرية لتكرير البترول ١١٠ ألف طن/سنة .

إنشاء وحدات جديدة لإنتاج زيوت التزييت

وتمشياً مع سياسة الدولة فى توسيع قاعدة الملكية فقد تــم إنشــاء عدد من الشركات البترولية العملاقة بالمساهمة مع القطاع الاســـتثمارى والبنوك الاستثمارية ومنها شركة الإسكندرية للزيوت المعدنيـــة (أمــوك) والتى تبلغ التكلفة الاستثمارية لها ٢ مليار جنيه مصرى وقد استخدم فـــى تصميم الوحدات الإنتاجية بالشـــركة أحــدث التكنولوجيــات الأمريكيــة والفرنسية وستقوم الشركة بتلبية احتياجات السوق المحلى مــن الزيــوت الأساسية المتعادلة والخاصة والتى يتم استيرادها من الخارج .

إنشاء وحدات لإعادة تكرير الزيوت المستعملة

وتمشياً مع سياسة الدولة لحماية البيئة والحد من التلوث ، فقد قــام قطاع البترول بتنفيذ وحدة لإعادة تكرير الزيوت المســـتعملة باســتخدام أفضل وأحدث التكنولوجيات الهولندية والتى لا تنتج مخلفات ملوثة للبيئة ، وفى نفس الوقت تحقق أعلى نسب استرجاع للزيوت وأقل استهلاك للطاقة وتعمل الوحدات بطاقة ٣٠ ألف طن/سنة . وجارى إنشاء وحـــدة إعــادة تكرير زيوت مرتجعة أخرى بمنطقة القاهرة يقوم بها القطاع الاستثمارى.

إنشاء شركات الإضافات البترولية

يتم إنتاج الزيوت النهائية بعد ضبط مواصفـــات اللزوجــة لــها واستخدام الإضافات اللازمة والتى تعطيها خواصها التى تميزها وتحـــدد

استخداماتها ويتم استيراد هذه الإضافات من الخارج بمبالغ طائلة تشكل عبء على ميزان المدفوعات نظراً لعدم وجود تكنولوجيا أو شركات لإنتاج الإضافات اللازمة لزيوت التزييت فى مصر والشرق الأوسط ولذلك بادر قطاع البترول المصرى بالمساهمة مع القطاع الاستثمارى والخاص بإنشاء شركة الإسكندرية للإضافات البترولية (أكبا) وتقوم الشركة بإنتاج إضافات الزيوت الوقود وكذلك الكيماويات اللازمة لعمليات الإنتاج والتكرير والتصنيع .

أنواع زيوت التزييت المختلفة واستخداماتها

يمكن تقسيم زيوت التزييت طبقاً لاستخداماتها إلى نوعين :

١-**زيوت تزييت أساسية** : وتصنف طبقاً لخاصية اللزوجة إلى زيت لزوجة سبوليت عند ١٠٠ ألف ٥٠/٨٠-٩٠/١١٠-١٤٠/١٦٠-٢٦٠/٢٩٠ أو ٣٠٠/٣٢٠-٤٠٠/٥٠٠-٦٠٠/٧٠٠ .

٢-**زيوت تزييت خاصة**

مثل زيت رش الأشجار والزيت الأبيض الصناعى ، والزيت الأبيض الطبى ، وزيت المحولات الكهربائية ، وزيت نقل الحركة الأوتوماتيكى .

٣- زيوت المحركات

ويتم تصنيفها طبقاً للاستخدام إلى زيوت الموتور ، زيوت صندوق التروس ، وزيت الفرامل . وطبقاً لظروف الخدمة تصنف إلى زيوت محركات البنزين وزيوت محركات الديزل وزيوت محركات حرية.

٤- الزيوت الصناعية

مثل زيوت التروس الصناعية ، وزيوت المعدات الهيدروليكية ، وزيوت التوربينات ، وزيوت تشغيل المعادن .

ثانياً : الزيوت الثقيلة

ومنها زيت البرايت ستوك وزيت السلندرات بلزوجات مختلفة عند درجة ٢١٠ف والتى تستخدم فى المحركات الثقيلة وزيوت السلندرات ١٦٥/١٨٥ ، ٢٢٠/٢٤٠ .

تكنولوجيا صناعة زيوت التزييت

تطبق مجمعات إنتاج زيوت التزييت فى مصر تكنولوجيات عالمية مختلفة ، وإن كان مسار الإنتاج ثابت وغير مختلف ، حيث يتم إجراء عملية التقطير التفريعى للمازوت الناتج من عملية التقطير الجوى لخام بلاعيم بحرى والخام العربى الخفيف فى حالة توافره ، ويدخل المتبقى الثقيل بوحدة التقطير الجوى لخام بلاعيم بحرى والخام العربى الخفيف فى حالة توافره ، ويدخل المتبقى الثقيل بوحدة التقطير التفريعى للمرحلة الثانية لفصل الزيت عن الأسفلت باستخدام مذيب البروبان . أما بقية منتجات وحدة التقطير التفريعى والتى تتمثل فى زيت العازل والمقطرات الشمعية (خفيفة – متوسطة – ثقيلة) بالإضافة إلى الزيت الخالى من الأسفلت ، فيتم استخلاص المواد العطرية منها باستخدام المذيبات القطبية والزيت المنتج والخالى من العطريات يدخل وحدة فصل الشمع من الزيت حيث يتم إنتاج الشمع ومعالجته بالهيدروجين بوحدة معالجة الشموع بالإيدروجين لإنتاج شمع معالج مطابق للمواصفات

الفصل الرابع

الاستثمار فى وزارة النقل

٣٥ مليار جنيه للطرق

و٦٠ مليار جنيه للقطارات

الفصل الرابع

الاستثمار فى قطاع النقل فى مصر

مقدمة

حصلت مصر على ثقة المؤسسات الاستثمارية والعمل الدولية وتوضح تقديرات التنمية الخاصة بالاقتصاد المصري أن الـ (GDP) سوف يستمر فى الصعود بعد تسجيلات الثلاثة أعوام التي صاحبت الأعوام الأولى لتنفيذ للإصلاح الاقتصادي الشامل وبرنامج التعديل العمراني الذى بدء فى ١٩٩١، وتعتمد هذه الثقة على خمس أسس رئيسية للتفاؤل فى مجال التنمية الاقتصادية المصري .

١-النجاح الملحوظ لمصر فى تحقيق الاستقرار المالي فقد أنخفض معدل العجز فى الميزانية إلى ١,٥% وأنخفض التضخم إلى ٨% .

٢-استمرار تحقيق التوازن بين المدفوعات والنقد الأجنبي .

٣-زيادة مجموع المتطلبات والمؤشرات الخاصة بالنشاط العمراني والاستخدام الكهربائي.

٤-وجود سوق رأس مالية بارزة سرعان ما تجذب المدخرات المحلية والأجنبية .

٥-تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات إيجابية فى مجال الإصلاح القانوني والخصخصة .

ولقد أدركت الحكومة المصرية أن القطاع الخاص هو المحـــرك لتنمية الاقتصاد المصرى، ولذلك فمنذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصـــادي فى عام ١٩٩١ فقد ركزت الحكومة على الاستثمار فى المجـــالات التـــى تدعم أنشطة القطاع الخاص، ولذلك فقد أعطت البنية الأساسية أولوية فـــى بداية برنامج الإصلاح .

وقد قامت الحكومة مؤخراً بتحسين أسلوبها التقليدى فى الاســــتثمارات التى تتوجه نحو البنية التحتية والمنافع العامة حتى تتضمن القطاع الخاص وقد تم إصدار قانون جديد فى عام ١٩٩٦ يتضمن قيام القطاع الخـــاص بالاستثمار فى البنية الأساسية وخاصة فى قطاع النقل باستخدام مخططات جديدة مثل نظام الــ (BOOT) وهو حق البناء والتشـــغيل والامتـــلاك وإعادة الملكية أو نظام ال (BOT) وهو الإنشاء والتشغيل وإعادة الملكيـة وهى تساعد على المشاركة البناءة لكلاً مـــن القطـــاع الخـــاص الدولـــي والمحلى فى تنمية البنية الأساسية فى مصر .

وتعد التنمية الشاملة لشبكة النقل الإقليمية التى تتضمـــن الطـــرق والسكك الحديدية والنقل الجوى والبحري هى شرط مسبق لتطوير التجارة ودمج الاقتصاد المصري مع الدول المجاورة ، يقوم الربط الداخلي الـــذى ينتج عن هذه الشبكة بتدعيم حركة الأشخاص والبضـــائع عـــبر الحـــدود الدولية وتوسيع حجم السوق لكل دولة ، وســـيكون لـــها دور هـــام فـــى قطاعات اقتصادية أخرى مثل السياحة والصناعة عن طريق إمداد البنيـــة الأساسية الضرورية ، وتؤدى هذه الشبكة الجديدة إلي زيادة التنافس عـــن طريق تقليل تكلفة النقل والتوزيع من أماكن الإنتاج إلى الأسواق.

- وتلعب شبكات النقل (طرق – سكك حديدية – مطارات – موانى بحرية – موانى نهرية) دوراً رئيسياً فى تحقيق التنمية المرتقبة بشتى أنحاء البلاد وحيث تعتبر هذه الشبكات الشرايين الرئيسية التى يتدفق من خلالها الاقتصاد القومي .
- وتهدف وزارة النقل الى رفع كفاءة شبكات البنية الأساسية من النقل لتقوية عناصر الربط بين مناطق التنمية المرتقبة وباقى إنحاء الجمهورية .
- وفى إطار السياسة العامة الدولة لتعزيز تدفق الاستثمارات وفتح مجالات جديدة للاستثمار الغير نمطي فى مصر لجأت وزارة النقل إلي طرح مشروعات للتمويل والإنشاء والإدارة والصيانة والاستغلال بنظام (BOOT) من خلال المستثمرين المحليين والأجانب لفترة امتياز محددة تؤول بعدها ملكية المشروع وما عليه من مشروعات تنموية للحكومة .
- كما بدأت الوزارة فى إعادة هيكلة بعض الهيئات التابعة لها لتحويلها الى وحدات اقتصادية قائمة بذاتها والتحرير من القيود الروتينية وإيجاد مصادر تمويل ذاتية وغير تقليدية لتغطية المصروفات وتطوير نظم العمل وكذلك تنمية الموارد البشرية

الخلاصة :

– تم تحقيق تغيرات فى مجالات مختلفة من ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٩٧/٩٦ وكذلك فى الخطة الخمسية الحالية .

- انخفاض العجز فى الميزانية من ١٧,٧% فى عامي ١٩٩١/١٩٩٠ إلى نسبة ١% .
- انخفاض معدل الفائدة .
- زيادة مشاركة الاستثمار الخاص بنسبة ٥١% للاستثمار الكلى .

الاستثمـــــار

- حوالي نصف الــ (٣٧٨ بليون جنيه مصري) الذي تم استثماره فـــى الـــ ١٥ سنة الماضية قد تم توجيهها نحو البنية الأساسية .
- حصل قطاع النقل على نسبة ١٧% من مجمـــوع الاســـتثمارات فـــى القطاعات الاقتصادية القومية .
- زيادة أطوال السكك الحديدية بنسبة ١٥٠% .
- وقد زاد ركاب السكك الحديدية من ٣١٨ مليون إلى ٩٠٠ مليون راكب سنوياً .
- يقدم مترو أنفاق القاهرة الكبرى الخدمة لأكثر من ٧٠٠ مليون راكـــب كل عام .
- قد تم مضاعفة طول شبكة الطرق الى ثلاثة أضعاف من ١٥٠٠٠كـــم إلى ٤٤٠٠٠كم .
- شهد النقل النهري زيادة فى الرحلات النيلية لتصل إلـــى ٢٢٠ ســفينة وبذلك تساهم بنسبة ٢٠% من مجموع الإقامات السياحية .
- شهد النقل البحري مضاعفة طاقة الموانئ وأعداد المراكب .

- تم تطوير النقل الجوى بصورة ملحوظة ويعكس هذا زيادة المطـــارات من ١٣ إلى ٢٣ مطار .

تـــحديـــات :

١-أكثر من ٩٠% من السكان يتركز فى مساحة ٥% فقط من مســـاحات مصر الكلية.

٢-عدم كفاية الخدمات و المرافق العامة .

٢٥ مليار للطرق

١- الهيئة العامة للطرق والكباري

- **المهام الأساسية (الرئيسية)**

- شبكة الطرق داخل المدن والريف والتي تبلغ ٢٣,٠٠٠كم مرصوفة منها ٣٥٠٠كم طرق مزدوجة .
- تصميم وإعداد المواصفات الفنية للمناقصات والإشراف على التصميم .
- تعظيم دور الصيانة الدورية للطرق حتى تتمكن من مواجهة الحمولات الزائدة .
- تطبيق برامج استراتيجية وسلامة المرور لمنع الحوادث على الطرق .
- الكباري القومية (تصميم – مناقصات – صيانة)
- نقل الركاب داخل البلاد السياسات والإستراتيجيات.
- تطبيق القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٦٨ وتعديله بالقانون رقم (٢٢٩) لسنة ١٩٩٦ .
- تطبيق الأبحاث الأكاديمية وكذلك الدراسات فى مجال الطرق والكبارى والمرور .

فلسفة التطوير

- خلق محاور تنموية جديدة لجذب السكان من مناطق الكثافة السكانية فى حيز الدلتا ووادي النيل إلى مناطق جديدة فى الصحراء الغربية فى جنوب مصر وشبة جزيرة سيناء .

- ازدواج الطرق التي تخضع لأحجام مرورية ثقيلة لتحسين مستوى الخدمة عليها.
- تحديث شبكة الطرق الحالية لمواجهة الحمولات الزائدة.
- تركيب وسائل تأمين سلامة المرور والخدمات على شبكة الطرق.

إدخال نظام الطرق الاستثمارية فى مصر والذي سوف يؤدى إلى عديد من الفوائد إلى الاقتصاد القومي على النحو التالي :

- مد أفاق جديدة للاستثمار فى مصر .
- تخفيف جزء من الأعباء المالية التي تقع على كاهل الدولة .
- خلق محاورة تنموية جديدة زراعية وصناعية وسياحية على طول الطريق .
- تخفيف مشكلة البطالة بفتح مجالات عمل جديدة .
- الامتداد بمناطق سكانية جديده لحل مشكلة الازدحام حول وادى النيل والمدن الرئيسية
- خلق محاور نقلية جديدة كطرق حرة وخالية من التقاطعات .

فلسفة التنمية

- سوف يتم تطوير الشبكة الحالية للطرق لتغطية مصر كلها. وشبكة الطرق سوف تقسم إلى ثلاث فئات أساسية :

١-طرق حره .

٢-طرق رئيسية مزدوجة .

٣-طرق ثانوية مفرده .

- ومن المتوقع أن هذه الطرق السريعة وشبكة الطرق الرئيسية سوف تتطور فى خلال ٣٠ عام القادمة بتكلفة تقديرية حوالى ٢٥ مليار جنيه.

- ومن المتوقع أن تبلغ شبكة الطرق المرصوفة ٣٢٥٠٠كم منها ٦٥٠٠ كم طرق مزدوجة و ٥٥٠٠كم طرق حرة.

حوافز الاستثمار :

تعديل قوانين الاستثمار لصالح المستثمر .

حق الانتفاع بالأراضي .

حقوق شراء الأراضي .

تسهيل إجراءات الرسوم الجمركية للمستثمر .

مصادر العائد . (العائد على الأجيال القادمة)

حق الإعفاء من الضرائب .

حقوق استغلال المحاجر حول الممرات .

الفوائد للمستثمر

- حق الامتياز فى إقامة مشاريع زراعية وصناعية أو سياحية بمساحات مناسبة فى الأراضي المتاحة .

- تحصيل رسوم مرور الطرق خلال المدة الزمنية المتفق عليها .

- إقامة محطات خدمة وفنادق ومطاعم وورش صيانة على طول الطريق.

- الترخيص بحق تركيب علامات ولوحات إعلانية على جانبى الطريق .
- صدر القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦ الصادر فى ١٤ يوليو ١٩٩٦ وتعديلات بعض بنود رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ والمتعلق بالطرق العامة على النحو التالي :

إعطاء حق الالتزام للمستثمرين المصريين والأجانب بإقامة وإدارة والانتفاع وكذلك صيانة الطرق الحرة ، الطرق المزدوجة والطرق المفردة وذلك على الطرق الرئيسية .

٦٠ مليار جنيه للسكك الحديدية

٢- السكة الحديد

المهام الرئيسية للهيئة :

- يبلغ طول الشبكة القومية للسكك الحديدية ٥١٠٠ كيلو متر ، منها ١٤٠٦ كم مسار مزدوج ينقل عليها يومياً حوالي ٢,٢٨ مليون راكب يستوعبها ١٣٠٠ قطار فى اليوم ويتم عليها نقل أكثر من ٣٥٠٠ طن فى الشهر من المنتجات المختلفة مثل الزيت ، السكر ومنتجات البترول.
- التصميم – المناقصات والإشراف على التنفيذ .
- التشغيل والإدارة .
- الصيانة الدورية لشبكة السكة الحديد .
- استراتيجية صيانة المرور وبرامج التنفيذ .

- الكباري التي تعبر فوق المزلقانات (تصميم ، مناقصات ، الصيانة)

خطة التنمية

- يجب أن تنمى الشبكة الحالية للسكك الحديدية حتى تغطى مصر كلها .
- يجب أن تصنف شبكة القطارات فى مصر إلي ثلاث أقسام رئيسية :

* شبكة القطارات الفائقة السرعة بنظام الجر الكهربائي من الإسكندرية إلى أسوان ٣٠٠كم/ساعة.
* خطوط مزدوجة بنظام الجر الكهربائي .
* خطوط فردية لا تعمل بنظام الجر الكهربائي .

ومن المتوقع لشبكة السكة الحديد أن تزداد فى خطة طويلة الآجل وذلك خلال الـ ٣٠ عام القادمة بتكلفة تقديرية تبلغ حوالي ٦٠ مليار جنيه.

- تشجيع النقل بالحاويات وإقامة المراكز اللوجيستية .

فلسفة التطوير

١-أعاده هيكلة الهيئة لتطوير أداء العمل بها.

٢-تشارك سكك حديد مصر حالياً بنسبة ٥% فقط من إجمالي حركة نقل البضائع على المستوى القومي ومن المستهدف أن تصل هذه النسبة إلى ٢٥% مثل الدول المتقدمة وعلى ان تصل إلى ١٥% كمرحلة أولى .

٣-تطوير شبكة السكك الحديدية بتحويلها الى نظام الجر الكهربائي وإنشاء شبكة هوائية فوق الخطوط الحديدية تمد القاطرات بالطاقة اللازمة للجر وذلك على برنامج تنفيذي متدرج على مدى ٣٠ عاماً ويتميز الجر الكهربى بأنه صديق للبنية وإمكانية تحقيق سرعات عالية فى المسير ووفر فى استهلاك الطاقة حوالى ٣٠% .

٤-تطوير نوعية عربات السكك الحديدية والخدمات التي يتم تقديمها .

٥-تطوير الورش وإدخال نظام الشراكه مع القطاع الخاص فى إداراتها.

٦-التوسع في إنشاء الموانئ الجافة ساحات داخلية للحاويات كنشاط مستحدث يهدف إلى عائد إضافي للهيئة وتشجيع نقل البضائع بالحاويات باستخدام السكة الحديد والتشجيع على زيادة استخدام أسلوب التحوية من ٢٠ - ٨٠% .

٧-إعادة بناء وتحديث كافة محطات السكة الحديد واستثمارها .

٨-تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمستثمرين فى تشغيل مصانع سيماف .

٩-اشتراك القطاع الخاص فى تطبيق نظام بحيث يتضمن القطار قاطرات لحمل عربات الركاب .

١٠- ربط المجتمعات العمرانية الجديدة بخطوط المترو .

١١- إدخال خدمة القطار الفائقة السرعة بحيث يتم الربط بين شمال الدلتا وجنوب الوادي بقطارات تبلغ سرعتها حوالى ٣٠٠كم/ساعة ومن المخطط ان يتم إنشاء هذا الخط السريع بنظام (BOT) بتكلفة حوالي

١٠ مليار جنيه وحيث يبدأ من الإسكندرية حتى منطقة الأهرامـــات بالقاهرة فى ٤٠ دقيقة وثم المناطق السياحية الواقعة على امتداده فـــى أسيوط وسوهاج ومطار الأقصر حتى أسوان ومن المنتظر أن يبلـــغ زمن الرحلة من الإسكندرية إلى أسوان ٤ ساعات .

الفوائد للمستثمر

- المشاركة فى التشغيل والإدارة لخطوط السكك الحديدية .
- استغلال المحطات بإقامة المشاريع الاستثمارية مثل : المراكز التجارية، السينما ، الفنادق .
- تحسين وإدارة ورش الصيانة لزيادة الإنتاج والدخل .

٧٠٠ مليون راكب في مترو الأنفاق

- إنشاء خطوط سريعة من المترو تحت الأرض فى المجتمعات المكتظـة بالسكان مثل القاهرة والإسكندرية .

- توفير نظام نقل جماعي بمستوى خدمة متميزة لمواجهة احتياجات النقل وتقليل زمن الرحلة من خلال إنشاء شبكة متكاملة من المترو السريع.

الشبكة الحالية لمترو الأنفاق :

- شبكة مترو الأنفاق لإقليم القاهرة الكبرى تتكون من ثلاث خطوط خطين منهما يعملان فى الوقت الحالى والثلاث يتم دراسته حالياً :

- خط حلوان – المرج ٤٤كم

- الخط الثاني – شبرا الخيمة / الجيزة ١٩كم

فلسفة التطوير

- توفير وسيلة نقل عام جماعية وسريعة وفعالة لحل مشكلة الاختناقـات المرورية داخل القاهرة المزدحمة .

- استغلال نجاح شبكة المترو باعتبارها وسيلة جذب للركاب لاسـتخدام وسائل النقل العام.

- طرح بعض أو باقى الخطوط المستقبلية على المستثمرين لتمويلها وإنشاءاتها وإداراتها وتشغيلها بنظام (BOT) .

خطة التطوير

الخط الثالث امبابة / مطار القاهرة

يوصى بإقامة ثلاث خطوط وحينئذ سوف تكتمل شـــبكة المـــترو لتصبح ٦ خطوط تغطى القاهرة الكبرى بأكملها والخطوط المقترحة هي :

مدنية نصر / الجيزة / الأهرام ٢٤ كم

مدنية نصر / هليوبوليس / شبرا ٢٠ كم

شبرا الخيمة / المعادى ١٩كم

الفوائد للمستثمر

- استغلال المحطات بإقامة مراكز تجارية ، أسواق ، مطاعم ، المشاركة فى العائد من التذاكر.
- المشاركة فى عائد التذاكر .

٤- النقل النهري

المهام الرئيسية

١-إدارة وتأمين سلامة الملاحة النهرية وإعطاء تراخيص لكافة الوحدات المتحركة نيلياً

٢-بناء المراسي النيلية .

٣-متابعة الإشراف على صيانة المجارى الملاحية .

٤-تدريب الكوادر البشرية للعمل فى مجال النقل النهرى .

الشبكة الحالية

مجارى ملاحية درجة أولى :

- الممر الملاحي لنهر النيل بين القاهرة وأسوان بطول ٩٦٠ كم .
- الممر الملاحي داخل بحيرة ناصر من ميناء السد العالي جنوب أسوان حتى ميناء حلفا على الحدود مروراً بمنطقة ابو سمبل السياحية .

مجارى ملاحية درجة ثانية :

- ترعة الإبراهيمية من أسيوط حتى ديروط شمالاً بمحاذاة نهر النيل.
- بحر يوسف الذي يتفرع من ترعة الإبراهيمية عند ديروط ويصب فى بحيرة قارون فى الفيوم .
- ترعة الإسماعيلية .

فلسفة التطوير

- تطوير المجارى الملاحية لتعمل على مدار ٢٤ ساعة وتركيب وسائل ونظم التأمين الحديثة باستخدام الأقمار الصناعية باعتبار النقل النهرى أرخص وسائل النقل الجماعي وربطه مع وسائل النقل الأخرى لتحقيق خدمة Door to Door .
- البدء فى تنفيذ خدمة عبارات متميزة لنقل العربات والركاب بين ضفتى النيل كبديل لإنشاء الكبارى العلوية فوق النيل مرتفعة التكاليف .
- تحديث أسطول الصنادل ليكون قادر على استقبال الحاويات والوصول من ١% إلى ١٠% من إجمالي نقل البضائع .
- إنشاء موانئ نهرية جديدة لربط المراكز الإنتاجية وموانئ التصدير البحرية .

خطة التنمية

- تطوير ترعة الإسماعيلية لتحويلها إلى مجرى ملاحي من الدرجة الأولى يربط بين شمال بور سعيد والعين السخنة .
- تطوير ميناء النهضة الذى يبعد مسافة ٣٠ كم عن ميناء الإسكندرية والربط بينهما عن طريق خط سكة حديد أو طريق برى لنقل البضائع .
- تطوير الملاحة بفرع دمياط لربط ميناء دمياط بشبكة النقل النهري الداخلى .

الفوائد التي تعود على المستثمر

- الاشتراك فى إدارة وتشغيل الموانئ النهرية وتحصيل رسوم الملاحة .
- توفير وسيلة نقل عام جماعية وسريعة وفعالة لحل مشكلة الاختناقــات المرورية داخل القاهرة الكبرى .
- استثمار نجاح شبكة المترو باعتبارها وسيلة جذب للركاب لاســتخدام وسائل النقل العام
- طرح بعض أو باقى الخطوط المستقبلية علــى المســتثمرين للتمويــل والإدارة والتشغيل بنظام BOT .

٥٤ مليون طن طاقة الموانى المصرية

٥- قطاع النقل البحري

المهام الرئيسية

قطاع النقل البحري مسئول عن تشغيل وصيانة كافـــة الموانـــي البحرية وذلك من خلال الهيئات التالية :

- هيئة ميناء الإسكندرية .
- هيئة موانئ البحر الأحمر .
- هيئة ميناء بور سعيد .
- هيئة ميناء دمياط .

الطاقة الاستيعابية لهذه الموانئ تبلغ حوالي ٥٤,٨ مليون طن بعدد أرصفة ١٣٧ رصيف وإجمالي أطوال ٢٤,١٤٠كم .

الشبكة الحالية للنقل البحري

على البحر المتوسط

الإسكندرية ، بور سعيد ، دمياط ، العريش .

على البحر الأحمر

سفاجا ، الغردقة ، القصير ، برنيس ، أبو غصون ، رأس سدر ، الطور،شرم الشيخ ، نوبيع ،الادبية .

فرص الاستثمار

في مجال النقل البحرى هناك فرص عديـــدة لمشـــاركة القطـــاع الخاص فى العديد من المجالات :

- إنشاء موانى جديدة وتطوير الموانئ الحالية .
- شحن وتفريغ الحاويات .
- الأنشطة اللوجيستية داخل وخارج الموانى .
- حق الإدارة والتشغيل .

حوافز الاستثمار فى النقل البحرى

- المرافق وخدمات التنمية داخل الموانى المصرية مـــن أجـــل تشـــجيع وتفعيل انسياب السلع من والى الموانى وذلك من خلال وســـائل نقـــل مختلفة.
- تعديل وتحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالنقل البحـــرى لتواكـــب الميكنة الحديثة للتسويق .
- التعاون فيما بين الـــوزارات المختلفـــة الأخـــرى المعنيـــة بـــالمراكز اللوجيستية من خلال استيراد أو تصدير البضائع .

فلسفة التطوير

- تطوير البنية الأساسية والطاقات الحالية للموانئ البحرية لمواكبة التنمية الاقتصادية وحجم تجارة مصر الخارجية من خلال القطـــاع الخـــاص لتحقيق (Master Plan) جديد .

- التوسع في إشراك القطاع الخاص فى أعمال إدارة وتشغيل الموانـي مثل ميناء شرق التفريعة المكون من ثلاث شركات استثمارية بنسبة ٦٠% وهيئة الموانى بنسبة ٤٠ % وميناء العين السخنة المكون من مجموعة مصرية أمريكية استثمارية بنسبة ٢٥% وهيئة الموانى بنسبة ٧٥% .

- التوسع فى إقامة مراكز لوجيستية بما يخلق التنافس بين الشركات ويعود بـ Added Value لهيئة الموانئ .

- تشجيع تجارة الحاويات وفتح أسواق جديدة .

- تحويل معظم الموانى المحورية إلى Hub Ports بالنقل المتعدد وتوزيع البضائع للموانئ الأخرى من خلال سفن صغيرة .

- استخدام الأنظمة الحديثة Protect باستخدام النظم الإلكترونية من أول دخول الميناء وحتى المغادرة .

فوائد للمستثمر

- أقامه مشروعات استثمارية داخل الموانى مثل الأسواق التجارية – مراكز مؤتمرات

- إقامة اتحاد مشترك لإدارة وتملك كافة أنواع السفن بحمولات مختلفة والسماح لهم بمزاولة جميع الخدمات المتعلقة بهذه السفن .

- يتم الترخيص للمستثمر بمزاولة نشاط الشحن والتفريغ الآلى .

- تم السماح للمستثمر باستئجار الأراضي داخل الموانئ وإقامة مخازن عليها لتداول بضائعهم مقابل تعريفة تخزين .

- والوزارة تشجع القطاع الخاص وتعطيه الفرصة للمشاركة فى بعض الأنشطة الجديدة بالموانئ مثل الإنشاء والتشغيل والإدارة لمحطات الحاويات وأخذ جزء من العائد من هذه الأنشطة وذلك بالاتفاق مع هيئات الموانى.

٦- الطيران المدني

المهام الرئيسية

الهيئة العامة للطيران المدني هى الهيئة المسئولة عن كل المطارات المدنية فى كل أنحاء الجمهورية وكل الأنشطة المتعلقة بالمطارات من إنشاء وصيانة وملاحة جوية وحركة الركاب تكون تحت رقابة هيئة الطيران المدنى والمطارات الحالية تصنف كالتالى :

- ٨ مطار دولي
- ١٥ مطار محلى
- ٣ مطارات بترولية

فلسفة التطوير

- إعادة هيكلة الهيئة لتحويلها إلى وحدة اقتصادية مستقلة بموارد اقتصادية جديدة وإنجاز سياسات الاكتفاء الذاتى .
- زيادة عدد المطارات من ١٩ الى ٣٠ مطار .
- تحويل بعض المطارات الحربية والبترولية الى مطارات مدنية .
- حقوق الامتياز التى تمتد الى ٢٥ عام .
- تخصيص أراضي حول المطارات أو مجاورة لها لجذب المستثمرين.
- إصدار القانون رقم ١٩٩٧/٢ والمتعلق بالإجراءات المنظمة لعقود الـ (BOT) الخاصة بالمطارات .
- دعم النصيب السنوي المدفوع للحكومة .

خطة التنمية

هناك ثلاث محاور لتنمية المطارات وهذه المحاور يتم توجيهـــها بصفة أساسية للأنشطة السياحية والرحلات الدولية والمناطق الزراعيـــة والصناعية الجديدة وإطار هذه المحاور موجز فيما يلى :

١-زيادة وتنمية كفاءة المطارات الدولية المقامة حالياً لخدمـــة الأنشـطة السياحية مثل مطارات أسوان – أبو سمبل – الغردقة .

٢-تطوير بعض المطارات المحلية وتحويلها الى مطارات على مســتوى دولى مثل مطار العريش – مرسى مطروح .

٣-إقامة مطارات جديدة لخدمة الجذب السياحى فى بعض المناطق مثـلى : دهب – شرم الشيخ .

٤-توزيع حركة الطيران العالمي لتخفيف العبء من على مطار القاهرة .

٥-تشجيع الاستثمار الزراعي والصناعي.

٦-تشجيع القطاع الخاص على إقامة المطارات بنظم الــ (BOT) وذلك فى العين السخنة – أسيوط – شرم الشيخ – برج العرب .

فوائد للمستثمر

- المشاركة فى إدارة وتشغيل المطارات فى فترة متفق عليها.
- حقوق استغلال وتملك بعــض الأراضــي المجــاورة وذلــك لإقامــة مشروعات استثمارية وذلك على أساس دراسة تقدم من المستثمر.
- أقامه مشروعات خدمية داخل المطارات مثل الأسواق الحرة – البنوك.

الحـــــلول

- الحصول على منح دولية .
- تشجيع عقود الإدارة .
- إدخال مفهوم الـــ (BOT) تشجيع القطاع الخاص على المشاركة فـــى مشروعات القطاعات المختلفة للوزارة .
- إصدار قوانين منظمة للاستثمار فى قطاع النقل .
- تعديل قوانين الطرق العامة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى مجال الطرق .
- إصدار قانون الطيران لتنظيم حقوق الامتياز لانشاء وتشغيل المطارات الخاصة .
- إصدار قانون خاص للاستثمار فى مجال الموانىء البحرية .
- وضع حوافز لجذب المستثمرين

الفصل الخامس

١٥٣٥٥ مليون جنيه عائد الخصخصة

الفصل الخامس

١٥٣٥٥ مليون جنيه عائد الخصخصة

نجحت وزارة قطاع الأعمال العام في برنامج الخصخصة بجدارة وتفرد مع مراعاة البعد الاجتماعي وعدم الإضرار بأية حقوق العاملين. كما تم صرف جميع مستحقات حالات المعاش المبكر.

وحققت برامج الخصخصة وفورات نقدية قيمتها نحو ١٥٣٥٥ مليون جنيه من عمليات خصخصة ١٣ شركة قابضة منها بيع لاتحاد العاملين المساهمين أو المستثمر رئيسي. كما أن عدد الشركات أو الوحدات التي تم خصخصتها ١٥٤ منذ عام ٩٣ حتى عام ٢٠٠٠ .

كما يتم طرح نحو ٩٠ شركة للخصخصة حتى عام ٢٠٠١ منها ٢٩ شركة تابعة للشركة القابضة للغزل هي شركة مصر حلوان للغزل والدقهلية للغزل ومصر للحرير الصناعي ودمياط للغزل والشرقية والقاهرة للصناعة والعربية للسجاد والدلتا للغزل والشرقية للكتان ومصر لمعدات الغزل والقاهرة للأقطان والمتحدة لتجارة المنسوجات وإسكندرية للصباغة ومصر لألياف البوليستر ومصر للخدمات وميت غمر للغزل ومينا القمح للغزل وولتكس والسيوف للغزل والنصر للغزل - المحلة وصباغي البيضا وبور سعيد للغزل وشبين الكوم للغزل والوادي لحلج الأقطان.

كما يتم طرح ١٢ شركة تابعة للشركة القابضة للقطن هي العامة للأعمال الهندسية ومصر الوسطي للغزل وتريكونا والشوربجي ووجه قبلي للغزل والعامة لمنتجات الحوت ومصر لحلج الأقطان ومصر

تقرير إنجازات برنامج الخصخصة

منذ بداية البرنامج وحتى ٣١ مارس ٢٠٠٠

م	الشركة القابضة	قيمة البيع (مليون جنيه)	قيمة البيع %
١	بيع أغلبية أو كامل الأسهم بالبورصة	٥٥٦٩	%٣٦
٢	البيع لمستثمر رئيسى	٦٣٨٣	%٤٢
٣	بيع لاتحاد العاملين المساهمين	٨٧٠	%٦
٤	شركات بيع منها ٤٠% بالبورصة	٦٥٥	%٤
٥	شركات بيع منها شرائح أقل من ٥٠%	١١٠٠	%٧
٦	بيع كأصول إنتاجية	١٥٣٥٥	%١٠٠

للاستيراد والمساهمة لتجارة الأقطان والشرقية للأقطان ومصر للأقطان وإسكندرية للتبريد.

كما يتم طرح ٥ شركات تابعة للقابضة الهندسية وهي النصر للتلفزيون والنصر للمطروقات والمصرية للمواسير والنحاس والنيل للهندسة.

ويتم طرح ٧ شركات تابعة للقابضة للصناعات المعدنية هي: الدلتا للصلب والنصر لصناعة الكوك والمصرية للسبائك الحديدية والمصرية للإنشاءات المعدنية والمشروعات الهندسية للصلب والحديد والصلب وفوسفات البحر الأحمر والنصر للحراريات وأبو زعبل للأسمدة والنصر للملاحات والمصرية للحراريات والنصر للفوسفات.

كما يتم طرح ٩ شركات تابعة للصناعات الغذائية هي: مصر للألبان وأدفينا والنيل للزيوت وطنطا للزيوت وإسكندرية للزيوت والمصرية لتوزيع السلع الغذائية والسكر والعامة لمخابز القاهرة وتسويق الأرز.

كما يتم طرح ٨ شركات تابعة للقومية للتشييد وهي حسن علا وأطلس للمقاولات ومصر للأسمنت المسلح والإسكندرية للمقاولات والنيل للمقاولات ورولان والسد العالي للمشروعات الكهربائية والقاهرة للمقاولات.

كما يتم طرح ٥ شركات تابعة للقابضة للسياحة وهي مصر للسياحة ومصر للصوت ومصر للاستديوهات والمصرية لتصنيع الأخشاب. وأخيراً شركة الترسانة التابعة للقابضة للنقل البحري.

تقرير إنجازات برنامج الخصخصة

منذ بداية البرنامج وحتى ٣١ مارس ٢٠٠٠

م	الشركة القابضة	عدد الشركات أو الوحدات التى تم خصخصتها	قيمة البيع %
١	بيع أغلبية أو كامل الأسهم بالبورصة	٣٧	٥٥٦٩
٢	البيع لمستثمر رئيسى	٢٣	٦٣٨٣
٣	بيع لاتحاد العاملين المساهمين	٣٠	٨٧٠
٤	شركات بيع منها ٤٠% بالبورصة	١٠	٦٥٥
٥	شركات بيع منها شرائح أقل من ٥٠%	٦	١١٠٠
٦	بيع كأصول إنتاجية	٨	٨٥٢
	الإجمـــــــالى		١٥٣٥٥

** عدد الشركات التى تم تصفيتها أو جارى تصفيتها ٢٨ شركة .

*** عدد الشركات التى تم تأجيرها بالكامل أو وحدات إنتاجية منها بموجب عقود طويلة الأجل ١٢ شركة .

شركة كهرباء الإسكندرية

تعلن الشركة عن تقديم خدماتها المتميزة في كافة مجالات أعمال الصيانة والإنشاءات وشبكة الإضاءة العامة للإسكندرية.

بيع اللمبات الموفرة للطاقة بالنقد والتقسيط

تم افتتاح عدد ٦ منافذ لبيع اللمبات المدمجة الموفرة للطاقة بقدرة ٢٠ وات وقدره ٩ ات بالنقد أو بالتقسيط علي فاتورة الكهرباء. فسعر اللمبة المدمجة نقدا ٣٥ جنيهاً وفي حالة البيع بالتقسيط علي ٤٠ جنيهاً تقسط علي ٢٤ شهراً وتحصل علي فاتورة الكهرباء تكون القيمة التقريبية للقسط هي المبلغ الناجم عن الفرق في فاتورة استهلاك الكهرباء مضافا إليها رسوم رمزية.

ترشيد استخدام الطاقة في الإضاءة

قامت الشركة بعمل دراسات لتحسين معامل القدرة وتقليل الفقد في شبكة الجهد المتوسط ١١ كيلو فولت بلوحات التوزيع وكذا بغرف المحولات وقد تم تركيب عدد "٢١٩١" لوحة مكثف بلوحات التوزيع سعة "١٣٩,٤٥٠ م. ف. أ.ر".

وفي الشركات الصناعية تم عمل دراسة لتركيب مكثفات لعدد ٣٥٧ منشأة صناعية وتجارية وتم تركيب وتشغيل أكثر من ٢١٠ لوحات مكثفات لعدد ١١٠ مشترك صناعي وتجاري وبقدرة إجمالية أكثر من "٥٠ م. ف. أ.ر".

تعميم قراءة العدادات عن بعد بجميع ضواحي الإسكندرية

تقوم الشركة بخدمات متميزة في كافة مجالات أعمال الصيانة والإنشاءات لشبكة الإضاءة العامة بالإسكندرية وفي قراءة العدادات عن بعد ويتم تعميم هذا النظام مرحلياً في جميع ضواحي الإسكندرية.

٩ شارع سيدي المتولي – ت : ٤٩٣٥٧٢٧ – ٤٩٣٥٧٢٦ – فاكس : ٤٩٣٣٢٢٣

هـــذا الكتـــاب

•• دعوة للتفاؤل واشراقة أمل لشباب مصر رغم كل دعاوى ومزاعم الإحباط والفساد والتعتيم على الإنجازات.

•• والكتاب يجسد بصدق ما يحدث فى مصر ٢٠٠٠ من طفرة فى مجالات وقطاعات الرى والإتصالات والنقل والشباب.

•• ففى مجال الرى تم تطوير قناطر اسنا واسيوط ونجع حمادى بأكثر من مليار جنية، فضلاً عن تحسين خواص التربة فى حوالى ٧ مليون فدان. فضلاً عن استزراع ورى مليونى فدان على ترعة السلام فى «سيناء» ومشروع الأجيال فى «توشكى»

•• وفى مجال الاتصالات ستختفى قوائم الانتظار فى التليفونات عام ٢٠٠١ حيث يجرى اضافة مليون خط تليفونى جديد كل عام كما أن وزارة الاتصالات والمعلومات ستصدر برمجيات فى حدود ٥٠٠ مليون دولار سنوياً.

•• فضلاً عن تنفيذ استراتيجية لتدريب الشباب فى قرى ونجوع ومدن مصر على الكمبيوتر بالتعاون مع وزارة الشباب.

•• وفى قطاع النقل تم مضاعفة الطرق وتطوير أداء هيئة السكك الحديدية ومترو الأنفاق والمطارات والموانى وأصبحت هيئة السكك الحديدية تنقل نحو ٩٠٠ مليون راكب سنوياً ومترو الأنفاق ينقل ٧٠٠ مليون راكب سنوياً.

•• وفى قطاع البترول تم توفير احتياجاتنا من البترول ومنتجاته ويتم تصدير الغاز الطبيعى إلى أوروبا حالياً.

•• وجاء التوسع فى مشروعات زيوت التزييت والزيوت المعدنية لتوفير احتياجاتنا بعد تشغيل شركة «اموك» الزيوت المعدنية التى وصلت استثماراتها إلى مليارى جنيه.

•• وفى قطاع الكهرباء يتم التوسع باستمرار فى إقامة المحطات الجديدة وأخرها محطة محولات سيدى كرير التى زادت نفقاتها عن ١,٥ مليار جنيه. كما يـ[illegible] محدودى الدخل بحوالى مليار جنيه من استهلاك الكهرباء سنوياً.

•• وفى قطاع الشباب تم لاول مرة وضع سياسة واضحة للشباب المصرى ع[illegible] وتطلعات القرن الحادى والعشرين مع تفعيل دور الشباب فى خدمة مجتمع[illegible]

الثمن: ١٠ جـ[illegible]